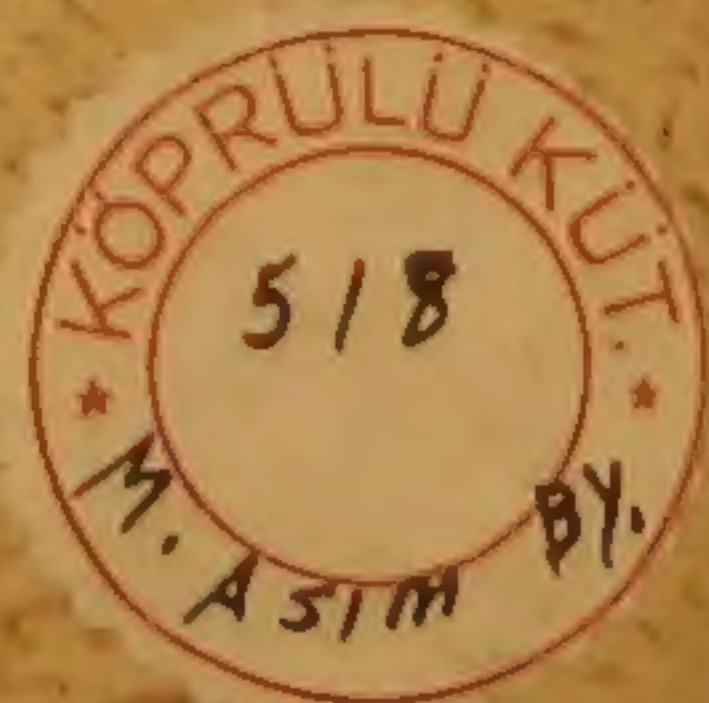


017



طاس کو پری جاسیگی

محاسن بقى القدر الى سلك
ربه الفقير مصطفى الجريب
عفو عنه

الحمد لله الذي وفق خيار عباده لتحصيل العلم والآداب وجعلهم مناظرين في طريقه ظاهرًا
للصواب وهداهم المطالب للحق بلا ريب. والصلوة والسلام على رسول رب الأرباب وعلى الرواحيات
المساكين بحسب الآداب. **أما بعد** فيقول المفتقر إلى الله الفخري الصمد عبد محمد بن أحمد البركاتي مؤلف
شكر الله وى موطنًا لما كانت الرسالة المنسوبة إلى الفاضل المحقق والمكمل المدقق أحمد المشتهر
بطائش كبرى زاده مشتهر بين العلماء وصارعة في ميدان أسرارها الطابون الأركيا وكما
فيها اجمال يحتاج إلى تفصيله الاحياء علفت عليها ما يكشف عن وجوه خرائدها قناع الانبياء ليكون
تبصره للطالبين وزخرا لنا في يوم المآل اللهم اجعله خالصا لوجهك الكريم ومنع المحصلين بلطفك
العظيم الحمد لله اه ارد في التسمية بالتحديد او الحق بعض نغمة لليلة ونبذ في الاله الجريئة التي جمعتها
التوفيق لثل هذه التضييف والتدقيق للعلم في الموضوع في هذا التاليف اخذنا هذا الطريق البديع لانه مما
علم الله تعالى رسول الله صلى الله عليه وسلم على عباده الذين اصطفى وهو تعلم منه تعالى
لامته ايضا وتوفيقا لهم على رعاية هذا الادب امام كل كلام يفتخون به ولعل هذا هو الاظهر مما اشتره
فيما بينهم من الوجه واختيار الجملة الاسمية على الفعلية لانه لا يخلو من قبل وقال كما لا يخفى على ارباب القام في اللام
في الحمد لله اما الجنس من حيث هو هو كما اختار صاحب الكفاية واما الاستغراق كما هو في الاكثر ناعا في تقديمه
الاستغراق على الجنس عند المحققين ويؤيده قوله تعالى وما يكمن من نعمه فمن الله الآية واما العهد الخارج بنا على ان يكون المراد



۵۱۸

الحمد لله الذي حمد به رسوله عليه السلام او الحمد الذي فاقه سور الفاتحة كما ذكره صاحب الاصلاح في شرح منج ديبچه
المصباح واما كونه للعهد الدهر فلا ياسب مقام الحمد وان كان احتمالا عقليا وتوجيه الاحتمال العقلية في
هذا الباب متروكة للاجبا. لكن لا بأس علينا ان نذكر سبب اختيار صاحب الكفاية في الاستغراق حسب
قدس روح وهو امر اربعة اوجه الاول انه مبني على مذهب الاعتزال في مسألة خلق الاعمال وهذا مردود بما ذكر
العلامة الشفتار في المطول من ان اختصاصا بجنس المدعي يستلزم اختصاصا بجميع افراده فلا يفيد ^{الغزار}
من الاستغراق لا الجنس والثاني انه مبني على ان هذه الصبغة رنانة من افعالها وسادة مستهها والافعال لا تدل
الاعمال الحقيقية فكذلك ما ينوب ^{شاع} ما ينوب ايضا بان ذلك لا ينفي صديق الاستغراق بمقوله القام والقارئ و
الثالث والرابع ما اختار العلامة الثاني في المطول من انه اما مبني على ان البناء في الفهم عند خفا قرين الاستغراق
لجنس او على ان اللام لا يفيد سوى التعريف على الاسم لانه لا يدل الاعلى سيما فاذا لا يكون غير استغراق ورد الاول بان
الحمل باللام يشهد من الاستغراق في المقامات الخطا بية عند وجود القارئ ففرقة الاستغراق كناية على علم ويمكن ان
يرد الثاني ايضا بان يكون الاستغراق من معاني اللام كما هو المشهور بيننا في قوله اللام لا يفيد سوى التعريف في الاسم
هذا لكن الحق الحقيقي في وجه اختيار الجنس في الشريفا الجريئة في حاشية المطول من ان اختصاصا بالجنس مستفاد
من جوهر الكلام واستلزم لاختصاص الافراد فلا حاجة في تأدية المقصود ان يلاحظ الشمول شيئا فيه بام خارج
عن اللفظ هكذا حقق هذه العجالة وعدة هاهنا من خواص هذه الرسالة **قول** لا مانع لعلنا ولا معارض لفضائه
اختار هذا الطريق من تقديم المنع على المعارضة وتقديمها على النقص مخالفا لما سلكه من تقديم الناقصة
على النقص وتقديمه على المعارضة رعاية للتفتش في الكلام لانه لو جيب حسنا او الامام والاشارة الى ان ما سلكه

غير لازم في ترتيب النوع الثلاثة وفيه تلحق القوة على السلام اللهم لا مانع لما أعطيت ولا معطى لما منعت
ولا راد لما قضيت ولا مبدل لما حكمه الحديث ولعل لهذا السطر ذكر الشراح العطاء أولاً والقضاء ثانياً كما لا يخفى
وأما قال بعض المحققين ههنا من ان فيه رعاية لصنعة التلميح لكونه من ان لا يضمن الحديث فليست على ما ينبغي لان
صنعة التلميح في الاصطلاح عامرة في الخطيب في التخصيص وبينه المحقق التفاز في الطول ان يشار في
فحوى الكلام لا قصيدة او شعرا او مثل سائر غير ذلك وما نحن فيه ليس هذا القليل ولهذا قلنا فيه تلميح فلا تغفل
ونقل عنه في حاشية وذكر قوله لا مانع ولا معارض ولا مناقض براءة الاستدلال وايضا اشار الى وظيفة السائل
وهي ثلثة كما سيجي فليكن هذا يكون براءة الاستدلال بوجه اخر انتهى سيجي معنى براءة الاستدلال لغة واصطلاحاً ^{بشأنه}
قوله والصلى على كمان الله تعالى علينا نعماً لا يتصور احصاؤها كذلك يتينا عليه السلام بهديتنا لئلا يسوء
الطريق ممن لا يمكن استقصاؤها فمن ثم جرت عادتهم بارادى التمجيد بالتصليبة امتثالاً لامر تعالى وقضاء
لبعض حقه **ثم اعلم** ان لنا في هذا المقام بحثين الاول في بيان لفظه وهو بالف سبلة ثم الواو لفظاً بالواو
كتابة الا اذا اضيفه او شئ فقبل صلاتك او صلواتنا وقال ابن رسيبوبة لم يثبت بالواو في غير القرآن وهو
من صلا كالركعة من ذكي وحقيقة صلح حركة الصلوة بن العظميين الذين عليهم الابستنان لان الصلح حركة صلوة
في ركوعه وسجوده والنتيجة في بيان وصفه فقبل انه مشترك لفظاً في الرحمة ثم الله تعالى والاستغفار ثم الملائكة والدعاء
المؤمنين وينبغي ان يعلم ان الرحمة في حق الله في حق الله تعالى محمولة على نهايتها وهي الانعام لان الرحمة في الاصل رقة القلب
وهي الكيفية النفسانية التي تعده عنها علواً كبيراً وبمثل هذا باول سائر الكيفيات النفسانية النسبوية لا الله تعالى
في الايات مثل الحياء والفضب وقيل انه مشترك بين الرحمة والدعاء فيكون الاستغفار دخلاً في الدعاء وقيل حقيقة الدعاء

^{العطفية}
بجاء في الرحمة لانها مستبينة عن الدعاء وذهب بعض المحققين الى انه مشترك معنوي لانه في الله العطف وهو بالنسبة
الى الله الرحمة وبالنسبة الى الملائكة الاستغفار وبالنسبة الى المؤمنين الدعاء، وأما النافذة المشهورة التي هي ان الدعاء انه
استعمل على يكون للضرورة فجوابها انه مخصوص بلفظ الدعاء ولفظ الصلوة او انه يكون للضرورة اذا ذكر في
مقابلة اللهم كقوله تعالى لها ما كسبت وعليها ما اكتسبت الآية ولم جواب آخر مشهور بطوبى اكرم **قوله** على
سيدنا نبينا قيل ولا يخفى ما في السيد والسند من الجلال والاعزى ولا يخفى ما فيه ايضاً من عدم ذكر اسمه
عليه السلام تنوي الشانه ونسبها كما ان هذا الاسلوب من الكلام مختص ببيتنا عليه السلام السيد الاصفياء
والادلة لا الاولياء اشياء الى ان من يعلم الاشياء بطريق النصفية لا يحتاج في وصول المطالب الى الدليل بل
لو احتاج فانما يحتاج الى ما يزيل الخفاء كما هو شأن الصوفيين المتشيعين بخلاف من كان في مرتبة الاستدلال
فانه يحتاج الى الدليل **قوله** وظل الله ابعاد ذكر كلمة على ردة على الشيعة الشيعية فانهم كراهة الفصل بين النبي عليه
السلام وبين الجماعة على بناء ما نقلوا من ان النبي عليه السلام قال من فرق بيني وبين علي بعد لم ينل شفاعة
فانه قد حكم بموضوعة هذا الروي جسم غفيرة من العلماء ولو صح فيجوز ان يكون لفظ بلاء في الحديث بكسر اللام
لا يفتحها وقال الفاضل الارمني حاشية للجامع ان زعم الشيعة انما هو في التشهد وهذا يخالف المشهور لانهم صرحوا
باطلاق **قوله** واصحاباً هذا من قبيل عطف الخاص على العام ان اريد بالاول كل مؤمن تقي نقي اليوم القيمة وفي
قبيل عطف العام على الخاص ان اريد بالاول اهل البيت وجهها غير خفي على الزكي ثم لا يخفى ان ضمير
انبياء واصفياؤه راجع الى الله تعالى وضمير له واصحابه راجع الى السيد وهذا من قبيل تفكيك الضمير و
هو جائز شائع اذا اظهر المراد **قوله** اي بعد البسملة والحمد لله والصلوة والسلام على بعض قاصر

وبعد فقد كتبت عدة من السطور مع قلة النضاعة وكثر الفتور في علم المناظرة والاداب وقد قصت
الآن بشرها بوجه من الله الملك الوهاب **الحمد لله الذي جعل كل سائل اثر صيغة المضارع لتدل على الاستمرار**
التجدي

فيل هو فصل الخطا لان الخطيب المستعمل في كلامه ليفصل بين كلامين فالفصل اما بمعنى الفاصل
اي خطا فاصل او بمعنى الفصول به والمقصود من اتيان هذا اللفظ تذكير الامور التبركة ليزيد التبرك ان الشروع في
المتداوي به خمسة افعال اولها انه داود عليه السلام وهو لم يدبق قوله عز وجل وايتناه الحكمة وفصل الخطا وثانيها
انه قيس بن سعادة وثالثها انه كعب بن لؤي ورابعها انه يعرب فخطان وخامسها انه سحبد بن واثر كذا ذكره الفاضل
الدار في حكاية الجاهلي **قوله** كتبت عدة من السطور فيل انما قال ولو يقل رساله مع انه المناسيب لقوله فهدى رساله اه
لما فيه الهضم فوق ما في الرساله انهم وايضا في قول السطور والقصور جئناك خطي ناقص وفي الجمع بين القلة والكثرة
صنعة التضاد **قوله** في علم المناظرة والاداب المراد بالاداب ادب البحث على ما يحسن في التفسير به امان يكون عبارة
عن القواعد التي يتوصل بها لا معرفة كيفية الاحتراز في المناظرة واما ما قصدت به تلك القواعد واما
عن الملكة الحاصلة من تكرار تلك التصديقات على ما هو مشهور في اسما العلوم كالنحو والصرف لان لفظ ادب البحث يستعمل لعلم المناظرة
فعلم هذا الانسب عطفه على علم المناظرة واما عطفه على المناظرة فلا يخفى التكلف **قوله** وقد قصدت الآن الاشهرها اعلم
ان لفظ الآن موضع للزمان الحال والزمان الحال في العرف اجزا متعاقبة من اواخر الماضي واول المستقبل على ما عرفت العلامة
التفتا في في الطول فعمل هذا الاعتبار في ظرفية الآن للقصد باعتبار اجتماع اخر الماضي واول المستقبل في الحال العرف
في لاجبة لما اريد به بعض الافاضل ههنا من الماضي بمعنى المضارع او ان الآن طرف الشرح فلا يلزم الحد وانشي **قوله** اثر
صيغة المضارع اه يدل صريحا على اختيار صيغة المضارع من صيغ الافعال وبدل التزاما على اختيار الجملة الفعلية
على الاسمية فقوله لتدل على الاستمرار علة المدعى صراحة ومعناه انه اختار صيغة المضارع من الافعال لانهما تدل على الاستمرار
بجلا سائر الافعال وكل ما يدل على الاستمرار انسب لمقام المدعى فصيغة المضارع انسب لمقام المدعى **قوله** التجدي علة

هذا قوله في حكاية الجاهلي
لما فيه الهضم فوق ما في الرساله

هذا قوله في حكاية الجاهلي
لما فيه الهضم فوق ما في الرساله

المدعى

واثر من الحكاية عن نفع لتدل صريحا على حده بخصوصه وذكر المحمدي بطريق الخطاب حده في مقام المدعى
بان تعبد الله كما كنت تراه

المدعى التزاما بمعنى انه اختار الجملة الفعلية لانهما تدل على التجدي في خلا الاسمية فانها تدل على الدوام والثبات
وكل ما يدل على التجدي انسب بمقام المدعى لكونه مقام الاعتراف بالجزئية بقوله لا اقدر على ادائه حق نعم الله تعالى
التي لا تحصى ولا تقدر على الدوام والثبات ولهذا يقولون الاعتراف بالجزئية المستندة للمدعى حقيقة ويناسب
الاسم وكذلك **قوله** واثر من الحكاية من نفعه يدل صريحا على انه اختار الحكاية من نفعه من بين صيغ التكلم وبدل
التزاما على انه اختار الحكاية مطلقا من صيغ المضارع **قوله** ليدل صريحا على حده علة المدعى التزاما بمعنى انه اختار
صيغة الحكاية مطلقا من صيغ المضارع لانهما تدل على حده صريحا بجلا سائر صيغ المضارع لان صيغة المضارع
لاندل على حده نفسه اصلا وصيغة الغائب لاندل عليه صريحا **قوله** بخصوصه دليل المدعى صراحة ومعناه انه اختار صيغة
التكلم وحده من صيغ التكلم لانهما تدل على حده بخصوصه بجلا التكلم مع الغير وهذا ولقد جاز الشارح الفاضل
حيث اشار بمثل هذا الكلام العجز لاربع دعاوى واربعة دلائل واشار في قوله لتدل على الاستمرار التجدي دليل
المدعى الصريح صراحة والتزاما والتزاما واشار في قوله ليدل صريحا على حده بخصوصه دليل المدعى الصريح التزاما
صريحا رعاية للتفنن كما اوضحناه لك وبالله التوفيق ثم ان السؤال المشهور ههنا وهو ان مفهوم المضارع المستقبل
والاستقبال وعد بالمد والوعد به ليس بحقيقة لورود فانما بره لو كان لفظ احمدك اخبارا عن المد واما
اذا كان انشأ كما هو المناسب للمقام فلا ورود له اصلا كما لا يخفى على من كان اهلا **قوله** وذكر المحمدي بطريق الخطاب بمعنى
اختار في ذكر المحمدي بطريق الخطا على طريق الغيبة ليكون حده في مقام الاحسان المقدر بالتعبد لله تعالى كما كنت تراه
ويكون فيه اشارة الى مضموه قوله عليه السلام الاحسان ان تعبد الله تعالى كما كنت تراه فانه يراك وهذا هو اد الشارح
ويمكن ان يكون وجه اختيار الخطا النسبية على قرب المحمدي يستفاد منه التلميح لقوله تعالى وعن اقرب الديين جبل الوريد

هذا قوله في حكاية الجاهلي
لما فيه الهضم فوق ما في الرساله

لعل وجه عدم النفاذ ان المقام
مقام المدعى والفعل محمول على
الانشاء في مقام المدعى

وعقبة بكل. اللهم اظهر لكل آل الضراعة في دار الحق محمد اذا التزموا في حقه تعالى لا يحل الا على الدعاء والقرع
وارزقه بقوله يا مجيب كل سائل اكل لثلك الضراعة واشارة بالموعد في قوله تعالى ادعوني استجب لكم
وان يكون لرعاية صنعة الاستعجاب وان يكون براعة الاستهلال لان مد المناظر على الحاطية وان يكون للاعتناء ببناء على انه
تعمد كونه التسمية بطريق الغيبة ثم ان جعل بعض الفضل ما ذكرناه من النكاح تكتنه مستفادة من كلام الشارح
ليس محل له كما لا يخفى **قوله** اذا التزم الحق تعالى الظاهر انه ملة كونه التمسح كمال الضراعة يعني ان الله الملقب
الذي هو طلب القبال بالوجه والقلب غير متصرف في حقه تعالى فيجب ان يحمل على الدعاء والتضرع فيحصل كمال التضرع بناء على ان
اصل التضرع قد حصل في ضمير المداينة عبادة وبهذا التقرير ينطبق الدليل على الدعاء **قوله** اكل لثلك الضراعة اي
يزداد زيادة على تلك الضراعة الكاملة الحاصلة بكلمة الله فيكون اكل لا بمعنى اذ ياد الا بمعنى جعلها كاملة كالمثل في السياق
والسباق **قوله** واشارة بالموعد ولعل وجه تخصيص هذه الاشارة بقوله يا مجيب كل سائل هو ظهور الانتقال في لفظ
المجيب والسائل لانهما الالة الكريمة على انه يجوز ان يكون معطوفا على قوله اظهر وان كان بعيدا بحسب اللفظ فعلى هذا لا يرد ما قاله
بعض المحققين من انه يظهر وجه تخصيصه هنا مع انه مجرى في الاول فافهم لعلك تطلع ان شئ **قوله** وسلك
في ذكر النبي عليه السلام يعني اراد السلوك في ذكر الصلوة على النبي عليه السلام على الطريقة المذكورة في الحديث على اعتبار
للجملة الفعلية ومن الفعلية صيغة المضارع ومن صيغة الحكاية من نفس لندل على الاستمرار التجدد ولندل صريحا
على صلوة بخصيصه ومن اختيار ذكر الجمود المعنوي بطريق اللفظ يعني ذكر المعبود الله تعالى مقام الصلوة ايضا بطريق
الخطا. لكونه صلوة على النبي عليه السلام في المقام الا ان المفسر بان تعبد الله كأنك تراه لان الصلوة على النبي عليه السلام عبادة
له تعالى ولعل هذا هو التقرير المناسب لكلام الشارح فيما سبق ولقوله الطريقة المذكورة واما قول بعض المحققين وذكر
المصيبة عليه بطريق الخطا اي بطريق الاضغافه الا كاف للخطا فلا يناسب قوله الطريقة المذكورة **قال المصنف** المبعوث باقوى
الدلائل قيل ان الباء في باقوى الدلائل المصححة وزمان البعث غير متد فلا يصح المصححة بكل القرآن بل المصححة بالجر

خطا بالان وجه تخصيص
التاميم بقوله يا مجيب كل
سائل ان التاميم في الاول
يكون باقوى الدلائل
علام فيهم مع الله تعالى
والكوفيين في الشارح يكون
بوجه ادعوا اليه في قوله
في الشارح الاول تأمل في رويته

وسلك في ذكر النبي عليه السلام الطريقة المذكورة **واصل ما نيك المصنف باقوى الدلائل** والمراد باقوى الدلائل
القران العظيم لان اظهر المحجرات وذلك لانه باجبار المقطع دليل البلاء ويطون فخواته دليل لارباب الخافين مع الله تعالى
معجزة باقية على وجه خيل زمان **واصل ما نيك المصنف باقوى الدلائل** والمراد باقوى الدلائل القران العظيم لان اظهر المحجرات وذلك لانه باجبار المقطع دليل البلاء ويطون فخواته دليل لارباب الخافين مع الله تعالى
واجب بان المصححة بالجر تستلزم المصححة بالكل وبان زمان البعث زمان منته وبان القران المعلوم على
يطلق على الكل والبعض وكذلك ان تحمل الباء على الاستعانة ويكون الطرف حالا من ضمير المبعوث وحاصل معناه **واصل ما نيك المصنف**
المبعوث مستعينا في دعوى الحق لا الحق باقوى الدلائل ثم لا يخفى ان المراد بالدلائل الدالة على صدق نبينا عليه السلام
كما ثبت في الشارح لانه اظهر المعجرات واما جعلها بمعنى الدلائل الدالة على صدق مطلق النبي عليهم السلام كما جعله كذلك
بعض الافاضل فغير مستحب كما لا يخفى **قوله** لان اعجاز لفظه دليل لانتبا كونه القران ابهر المعجرات اي اغلبها وتفصيله
ان اعجاز لفظ البلاء الماهر من علم البلاغة الذين تصدقوا بالانبياء امثلة لم يقدر واعية دليل لهم على عجزهم عن هذا كما يدل
عليه قوله تعالى وان كنتم في ريب مما نزلنا على عبدنا فانوا بسورة من مثله وادعوا شهدائكم من ذوال الله الالة وان اعجاز بطون
فخواته لارباب الخافين الوصلين بامكانهم الصحيحة المكنة الاشياء على ما هي على الذين تفكر وان كنهه فخواه ولم يصلوا اليه بل
قالوا بالآخر فامناه كل عند بنا دليل على عجزهم عن هذا ايضا كما يدل عليه قوله تعالى وان كنتم في ريب مما نزلنا على عبدنا فانوا بسورة من مثله وادعوا شهدائكم من ذوال الله الالة وان اعجاز بطون
عند ربنا الالة مع انه معجزة باقية على مر الدهور لا ينقص عجائبه ولا يخفى من كثرة الترداد وكل ما هو موصوف بهذه الصفاة
الجزئية فهو ابهر واغلب في الاعجاز من سائر المعجرات بجميع اقسامها من غير ان يشق القوم بعد منه في القدرة عليه وهو
انما يكون باعتبار العبدية القدرة البشرية انهم لان مجموع هذه الصفاة الموجودة في القران لم توجد في شق القمر لان العبدية
القدرة البشرية انما تحقق بعد النصف لانها امثلة وعدم القدرة عليه وشق القمر ليس كذلك لانه لم يتصد احد لانيه مثله
كما هو المردون المتواتر هكذا حر هذا المقام بعون الله الملك المنعم والفاضل محمد السبكي في حاشية شرح مختصر الشارح
للحق الشريفي تحقيق آخر لهذا المقام تركناه حذر كرم الاملا في تفصيل الزمان في اراوه فيراجع ثم **قال المصنف** المتوسلين
باعظم الوسائل يحمل ان يكون المتوسلين صفة لا لرو صفة معا كما هو الظاهر ان يكون صفة لا لرو فقط او لصحبة وحاصل معناه

واما ما سبق في الفقرة الاولى من لفظ السائل فهو ما ذكره من سائل الشئ وهو بمعنى سائل المعروف
والجواب ما ذكره من اجابة السؤال فحينئذ يمكن ان يعبر عنه بمراد الاستعمال بطريق التورية ولا يخفى
ما في اللفظ الدال على البحث من براعة الاستعمال ايضا وفي اللفظ السائل من التخييل

منه وقال بعض الافاضل في حاشية المطول البراءة مصدر برع الرجل اذا فاق اصحابه واستمر لاول صفة الصفة
ثم استعمل لاول كل شئ فبراعة الاستعمال حسب المعنى اللغوي تفوق الابتداء وفي الاصطلاح كونه الابتداء
مناسب للمقصود وهو التحقيق سبب لتفوق الابتداء لكنه سبب في السبب على كماله في السببية انتهى
فاختار ما هو الاوجه عند **قوله** وهو معنى سائل المعروف وفي بعض النسخ بمعنى السائل المعروف على طريق
التوصيف فعلى النسخة الثانية المراد بالسائل الانعام والاشياء المنعم وعلى النسخة الاولى ما ان يكون اضافة
السائل الى المعروف اضافة لامية ويكون المعروف بمعنى الانعام واما ان يكون اضافة للموصوف الى الموصوف فيكون المعروف
بمعنى المشهور فعلى ان تقدير كمال السائلين واحد **قوله** بطريق التورية في اللغة الاخفاء قال في الصحاح وان
تورية اخفاء انتهى وفي الاصطلاح ان يطلق لفظ له معنان قريب وبعيد ويراد البعيد اعتمادا على قرينة خفية على
ما عرفه علماء البديع فالمعنى القريب في الفقرة الاولى للفظ السائل سائل المعروف واللفظ المجيب اجابة ذلك السؤال
بالاعطاء والرد اللين والمعنى البعيد للفظ السائل السائل عن الشئ واللفظ المجيب اجابة ذلك السؤال بالوظائف
الخاصة له المقررة في علم المناظر فعلى هذا المعنى البعيد للفقرة الاولى يكون مناسباً للمقصود فيكون براءة الاستعمال
بطريق التورية لكن ولا يخفى عليك ان المعنى البعيد غير مراد في الفقرة الاولى بالنظر الى مقام اللام وهو لازم للتورية
كما ان التورية الان يراد المعنى المجرد حصول براءة الاستعمال بقرينة استعمال لفظ السائل والجيب في المعنى البعيد اصطلاح
هذا الفن مع قطع النظر عن المقام ولعل لهذه الحقيقة غير الشارح الفاضل بالامكان فاسأل الازهار والله هو
قوله من التخييل ويراد به الجنس وهما التوجع المحسنة اللفظية للكلام وهو الاصطلاح تشابه اللفظين

في التلفظ واما تشابههما في المعنى فخرسيع والمراد في مجرد العدد نحو ضرب وعلم وفي مجرد الوزن نحو ضرب وقيل فليس

هذا هو المعنى
الذي هو المراد
في النسخة الثانية
المراد بالسائل
الانعام والاشياء
المنعم وعلى النسخة
الاولى ما ان يكون
اضافة للسائل الى
المعروف اضافة لامية
ويكون المعروف
بمعنى الانعام
واما ان يكون
اضافة للموصوف
الى الموصوف فيكون
المعروف بمعنى
الانعام
فالمعنى القريب
في الفقرة الاولى
لفظ السائل سائل
المعروف واللفظ
المجيب اجابة ذلك
السؤال بالاعطاء
والرد اللين
والمعنى البعيد
لفظ السائل السائل
عن الشئ واللفظ
المجيب اجابة ذلك
السؤال بالوظائف
الخاصة له المقررة
في علم المناظر
فعلى هذا المعنى
البعيد للفقرة الاولى
يكون مناسباً
للمقصود فيكون
براءة الاستعمال
بطريق التورية
لكن ولا يخفى
عليك ان المعنى
البعيد غير مراد
في الفقرة الاولى
بالنظر الى مقام
اللام وهو لازم
للتورية كما ان
التورية الان يراد
المعنى المجرد
حصول براءة
الاستعمال بقرينة
استعمال لفظ
السائل والجيب
في المعنى البعيد
اصطلاح هذا الفن
مع قطع النظر
عن المقام ولعل
لهذه الحقيقة
غير الشارح
الفاضل بالامكان
فاسأل الازهار
والله هو

والمراد باللفظ الدال على البحث من براعة الاستعمال ايضا وفي اللفظ السائل من التخييل

بعد هذه رسالة مختصها في علم الارب واللام فيها العهد الخارجي لتقريب هذه الفصح الادب البحث
بمعنى من طرفي الاقتصار الانشال والاطناب لان كل منهما محل للبناء تحتها بين في موضوع وقد قيل

بجناس بل خارج عن التعريف وللجناس انواع واقف متعارفة في علم البديع وما نحن فيه من قبيل الجناس القصص
بحرف واحد في الاول مثل قوله تعالى والنفث الساق بالساق لارتبك يومئذ المساق **قال** في هذه الرسالة
الاشارة بهذه اما النفث المخصوص او لا الالفاظ المخصوصة او لا ادراك تلك المعاني او الملك الحاصلة من
تكرار تلك الادراكات سواء كانت تلك الامور احادية او ثنائية او ثلاثية او رباعية او خماسية وسواء كان وضع
قبل التضييف او بعده وعلى جميع التقادير استعمال لفظ هذه الموضوعات للاشارة الى الحسن المبصر في هذه اللغز
نثر بلا المعقول بمنزلة الحسن اما اشارة لان هذه اتيقنت بحيث يستحق ان يشار اليها بالاشارة الحسية
وفيه ترغيب للطالب على تحصيل ما في هذه الرسالة واما اشارة الى كمال فطنة طالب هذه الرسالة بحيث يكون الامور
كالخسوة وفيه ايضا تنشيط للطالب على التحصيل **قوله** لتعبرنا في هذه الفن نقبل كونه اللام في لفظ الادب
للعهد الخارجي دون سائر اقسامها الثلاثة من الجناس والاستغراق والعهد الذهني يعني ان اللام العهد الخارجي للاشارة
لا قسم من مفاهيم مدخولها بقرينة دالة على العلوية وهو قد يكون ذكره او لا مثل قوله تعالى انا ارسلنا الى فرعون رسولا
فنعصى عن الرسول الآية وقد يكون غير من المال او المقال وفيما نحن فيه القرينة تعين لفظ الادب البحث وفي هذا الفن
وان كان عامالها واخبرها به وهذا الاعتبار وقدم معنى ادب البحث باحتمالاته فكن على بصيرة **قال** الحسن مجتنباً
الظاهر انه اسم فاعل حال من ضمير الفاعل في لخصتها ويجوز ان يكون المفعول حالاً من ضمير المفعول على طريق الحذف
والابصال مثل مال مشترك وظرف مشترك في مشترك وفيه مستغنية والمعنى لخصت هذه الرسالة حال كونها
مجتنباً في هذا طرفي الانحصار ومال التوجيهين واحد **قال** المص الاخلال والاطناب المراد بالاخلال ان يأتي باللفظ
ناقصاً عن اصل المراد غير وافي ببيان وتفصيله بكون اللفظ ناقصاً عن اصل المراد غير وافي ببيان كما صدر عن بعض

وهذه هي النسخة الثانية
المراد بالسائل
الانعام والاشياء
المنعم وعلى النسخة
الاولى ما ان يكون
اضافة للسائل الى
المعروف اضافة لامية
ويكون المعروف
بمعنى الانعام
واما ان يكون
اضافة للموصوف
الى الموصوف فيكون
المعروف بمعنى
الانعام
فالمعنى القريب
في الفقرة الاولى
لفظ السائل سائل
المعروف واللفظ
المجيب اجابة ذلك
السؤال بالاعطاء
والرد اللين
والمعنى البعيد
لفظ السائل السائل
عن الشئ واللفظ
المجيب اجابة ذلك
السؤال بالوظائف
الخاصة له المقررة
في علم المناظر
فعلى هذا المعنى
البعيد للفقرة الاولى
يكون مناسباً
للمقصود فيكون
براءة الاستعمال
بطريق التورية
لكن ولا يخفى
عليك ان المعنى
البعيد غير مراد
في الفقرة الاولى
بالنظر الى مقام
اللام وهو لازم
للتورية كما ان
التورية الان يراد
المعنى المجرد
حصول براءة
الاستعمال بقرينة
استعمال لفظ
السائل والجيب
في المعنى البعيد
اصطلاح هذا الفن
مع قطع النظر
عن المقام ولعل
لهذه الحقيقة
غير الشارح
الفاضل بالامكان
فاسأل الازهار
والله هو

فليس شيء إذا الاختلال صفة التكلم لاصفة اللفظ كما لا يخفى وأما كمال المراد بالاختلال ما ذكرناه يكون المراد بالاطن أن يأتي
باللفظ زائدا على أصل المراد لا لفائدة وهو التطويل بقرينة المقابلة وأما جملة ما هو مصطلح على البلاغة ثم إن يكون اللفظ
ثندا على أصل المراد لفائدة فلا يجوز ههنا ثم لفظ الاختلال والاطن مجروران بدان حرفي لاقتضاها بدل البعض الكل
أن لو خط الحكم قبل العطف وبدل الكل من الكل أن لو خط بعده ويجوز الرفع والنصب فيهما ووجهها غير خفي **قوله**
وقد قيل كلا طرفي الأمور زميم هذا وجه ثاني للاجتماع ع الاختلال والاطن يعني أن الاختلال طرفا الأمور أعني التفريط
والاظهار كلاهما مذموم في الأمور مع قطع النظر عن كونها مختلفين للبلاغة لا خير الأمور أو سطحا فظهر الفرق بين
الوجه الأول والثاني لأن النظر في الأول إلى الخلية للبلاغة فجاء اللفظ لكن في كونها مذمومين في جميع الأمور في جميع
الأوقاف والأحوال منعاً ظاهراً فلهذا عبر بهذا الوجه الثاني بصيغة الترميز وأخر في البيان **قوله** للتخصيص مع الاهتمام
أن التخصيص يسأل النفع بالله تعالى مع الاهتمام ببناء الله تعالى كما هو المناسب للعالم السؤال **قال المصنف** وماتوفيق الآبالة
التوفيق عند شعري واكثر اصحاب خلق القدر على الطاعة وقال امام الزمخشري هو خلق الطاعة وهي ما عرفت بعض التأخرين
هو جعل الآب. موافقة في حصول المطلوب كذا ذكره المحقق الجلال الدواني في شرح العقيدة العنصرية تفاصيل المعنى ههنا
وماتوفيق أي كونه موقفاً باحد المعاني المذكورة الآمن بالله تعالى أن يكون الباطل يجمع من اوبعد الله عما ان يكون المضائق **محدوفاً**
قال المصنف علم أن المناظرة اه انما بدأ بتعريف المناظرة لانه لابد لكل طالب علم ان يتصور ماهية وضوءه ويعلم غايته ليكون
شروع في علم بصيرة ويتميز ذلك العلم عنه بتميزاً تاماً ولا يكون شعيرة شعيرة فاعلم ما بين في علم النطق وفصل كمال التفصيل
فجعل هذا ماهية علم المناظرة في العلم بالقواعد التي هي أصولها المعرفة كيفية الاحتراز عن الخطأ في المناظرة وضوءه
المناظرة من حيث كونها مستمرة وغايته الاولى الاحتراز عن الخطأ في المناظرة وغايته الثانية اظهار الصواب **قال المصنف** ترك تعريف العلم

لظہور

ظهور وعرف موضعها وأشار في ضمن تعريفه بقوله اظهر اللفظ في الغاية الثانية للايجاز والاختصار كما هو
 الكتاب رسالة **قوله** مأخوذة من النظر لان الغرض من الإشارة الى اولوية رعاية المناسبة بين المعنى اللغوي والاصطلاحي
 الناظر والمعالى القوة له خمسة في الشرح كونه مأخوذة من النظر بمعنى المثل ومن النظر بمعنى الابصار ومن النظر بمعنى
 الانظار ومن النظر بمعنى النظر بالبصيرة ومن النظر بمعنى القابلة فالشراح اشار الى مناسبة المعاني الثلاثة الاول
 المعنى الاصطلاحي اما مناسبة المعنى الاول فلان كلام كل من المعال والوسائل نظير كلام الآخر في تعلقاتها بمسئلة واحدة او
 بالنسبة الواحدة واما مناسبة الثاني فلان كل منها ينظر صاحبها ويصير في الاكثر واما مناسبة الثالث فلان كل منها
 ينظر كلام الآخر وترك مناسبة المعنى الرابع لذكره في المعنى الاصطلاحي اعترض واما المعنى الخامس فلم يظهر له وجه
 اظهر من اكمل في المناسبة مع وزنه كما اعترض به المحقق الذي بيك على الشرح السعوي **قوله** المراد بالنظر
 توجه النفس نحو العقول لا يعني ان لفظ النظر يطلق بالاشتراك اللفظي على معنى الفكر والرؤية والرحمة والغضب ولكم
 وليس هذا من شئنا من المعاني بل المراد توجه النفس نحو العقول بقرينة المقام وتقيد بقوله بالبصيرة والمراد بالعقول
 ما يشمل العقول الواحد بناء على ان الالف واللام تبطل مع الجمعية فلا يخرج المسئلة الواحدة ثم المراد بالعقول ما
 لا يكون الا في مستقلا سواء كان مدخل فيه او لا لان الظاهر ان الثاني كما تجرى في العقول العرفية تجرى في العقول الباطنية
 المعنى مثلا اذا قال المعال هذا شاغل للخيال وكل شاغل للخيال فلهذا جرد ويقول السائل لانهم صعد بك الى يكون الناظر
 موجودة بلا شبهة **قوله** لاجراي النظر يعني ان النظر وان قيد بالبصيرة لا يكون بمعنى الفكر الذي هو ترتيب امور معلومة
 للتأدي الى المحلول نظري حتى يرد السؤال خرج المناقضة من التعريفه ويتكلف له دفعه بحمل الفكر على الحكا الخيلية
 كما تكلف به المحققين بل هذا القيد لاجراي التوجه نحو العقول قبل تحرير البحث هذا هو التقرير لزيد الكتاب

يعني الكرم في المعنى الاصطلاحي
 سقاءه عند مناسبة او
 لانه لا كان مذكورا في المعنى
 الاصطلاحي ليرتفع
 ذكره بين اللعان القوي
 بناء على ان القوي يكون
 غير الاصطلاح على
 بيته المحيطة الوغ
 يكون في حاشية تخرج
 الاداء للسعود
 الروف فاخرها
 هو الحسن
 مس

قبل نحر البحث لأن النظر هناك لا يكون بالبصرة والمراد من الجانبين العلل والسائل لاختصاصها بها

قوله قبل تحرير البحث أي تعيينه شخصاً قولهم حرره كذا فخره وذلك إما بتعيين المذهب التي وقع البحث عليها
كان البحث من الخلافات وأما بتفصيل اللفاظ المستعملة هناك تعريفاً أو تعييراً كما هو المقصود منها مثلاً إذا قال
النسبة شرط في الموضوع ينبغي أن يقال هذا على ما ذهب إليه الشافعي ويعين النسبة بأن المراد منها هو المقصد القليبي ويعرف
الشرط بأن يقال هو عبارة عن الخارج الوقوف عليه الغير المتوقف وجوده ما يتوقف عليه كذا ذكره الشارح للسعد الرومي
قوله لأن النظر هناك لا يكون بالبصرة لتعليل لاولية اخراج النظر قبل تحرير البحث تقرير النظر قبل تحرير البحث
لا يكون بالبصرة وكل ما لا يكون بالبصرة لا يكون منظره مستحسنه وما لا يكون منظره مستحسنه يكون اخرجاً من النظر
اولى فلهذا قيد بهذا القيد فلا يرد عليه ما اورد بعض المشركين من ان فيه جشاً اذا الكبري ظاهر الفساد غاية الامر انه يلزم ان
الامر المستحسن في مرعيها هناك انتهى لكن يتجه عليه انه على هذا يلزم يخرج من التعريف المنظر الذي يكون تحرير البحث فيها
بعد جريان المنظر والمباحث بين العلل والسائل وهي من الافراد كما اورد بعض الافاضل جهتها ويمكن الجواب عنه بان
المراد بالعرف المنظر المستحسن المتيقن بين المناظرين فالأم الصورة المذكورة كذلك وبان يقال لا يتم تحقق الصورة المذكورة
في الواقع ومادة النقض في التعريف لابد من ان يكون المحققاً وبالذات التوفيق **قوله** والمراد من الجانبين العلل والسائل عرف
الفاضل البهشتي العلل بانه الذي نصبه لاشياء الحكم والسائل بانه الذي نصبه لنفسه والمعاد الحكم الذي رفا السائل
هو الحكم الذي انبى للعلل او لا كما هو المتبادر من التعريف والشايع في الحواشي فلهذا لا ينقض التعريف عكساً بصورة
ان لا يشبه في كونه المعارض لهذا المعنى المذكور ولا حاجة الى التكلف لادراجها في التعريف بان يقال المراد بالعلل لما حفظ الموضوع
وبالسائل الهادم للموضوع فلا وجه لقوله بعض المشركين والظاهر عنده ما اختار الرومي انه قال اي جانبيه المتخصصين
من وجود انتهى اذ بعد اعتراف كونه الجانبين متخصصاً في هذا الفن بالعلل والسائل بالمعنى المذكور لا وجه لما قيل او يقال

فلحق

فلا يكون مخالفة للتفكير في النسبة من غير تكلم ونظر العلم والتعليم في احد طرفي الحكم او لا يطلع
عليها للعلل والسائل والمراد بالنسبة النسبة الحكمية المتفاوتة الحكمية والالتصالية والالتصالية

فلحق الحق بالاتباع **قوله** لاختصاصها بها كما هو كذلك وجدنا في اكثر النسخ وفي بعضها وقع لاختصاصها
بضمير المفرد وجه الافراد النظر في اللفظ فان الجانبين لفظ واحد ووجه التشبيه النظر في كونه الجانبين تشبيه
فانها وان كانت لفظاً واحداً ظاهر الكنهها بمنزلة اللفظين في التقدير تأمل **قوله** فلا يكون مخالفة للتفكير
التفكيرين الذين يتفكر في النسبة بدون نصب لاشياء الحكم ونفيه فلا وجه لقوله من غير تكلف اذ هي خارجة عن
التعريف بقيد الجانبين سواء تكلموا او لم يتكلموا وان اراد المتفكرين الذين نصبوا أنفسهم بالاتباع الحكم ونفيه
فيهما من الافراد سواء تكلموا او لم يتكلموا كما هو حال الشرايين بحيث بلغ حالهم من النصفية لا حيث يعلم
كل ما في ضمير صاحبه وبناظر كل من نفسه غير تكلم مع الآخر ومنع كونها منظر اصطلاحاً كما لا يستحسنه العقل
القول كما صرح به المحقق في كتابه في حاشية الادب للسعد الرومي اللهم الا ان يخصص العرف بالمنظر الكثرة الوقوع
بين المتأخرين والله عيب الصلحين ثم لا يخفى ان المنظر بالكتابة من الجانبين اوجاب واحد في حكم المنظر بالمتكلم فدخل
في التعريف **قوله** في احد طرفي الحكم بطريق الاشتراك على معان احدها النسبة الحكمية التي تكون بين الموضوع والمحمول
والقدمة والسائل وثانيها ايقاع تلك النسبة او ان تزعروا كما هو مصطلح النطقين وثالثها الاحكام الشرعية التي
هي الوجوب والامتناع والاباحة والكراهة كما هو مصطلح الفقهاء واربعها خطا الله تعالى المتعلق بافعال
الكافين **قوله** اصطلاح الاصويين والمراد من الشارح من بين هذه المعاني هو المعنى الاول كما يفضيه السياق والسباق فالمراد من طرف
الحكم اما قسمه اعني الشك والاشكاف او متعلقاً بامتناع الوقوع او اللادفع وحيث مزيد توضيح لهذا وانما قيد باحد
الحكم اذ لو اختلف نظر كل منهما لانقلب معللاً او لا فلا يكون منظر اصطلاحاً لكن الشارح ترك تقييد الاحد بقيد
فقط بناء على ان الاصل في الاضمار العهد هكذا حقق هذا المقام ودع القيل والقال **قوله** والمراد بالنسبة النسبة الحكمية

ولما كانت في الموضوع والمجمل والمقدم والتالي ويختار ذلك عن النظر في نفس الحقيقة من حيث
انها اعتبارية او ثابتة في نفس الامر

اه تحقيق المقام يقتضي سبطا من الكلام فنقول وبالله التوفيق ان المفهوم الصحيح من قولنا الانسان كاتب مثلا ملزم
من اربعة اجزاء هي الانسان ومفهوم الكاتب ونسبة هذا المفهوم لانك الذي بالواقع بها اعني النسبة القائمة
للخبرية وهذه النسبة وان كانت نسبة واحدة بالذات الا اننا منعقدة بالاعتبار ان يتعلق بها الادراك بدونه
الاذعان والقبول وهي بهذه الاعتبار من المعلومات التصورية وتسمى نسبة حكمية ومع الاذعان والقبول وهي بهذا
الاعتبار من المعلومات التصديقية على مذهب الحكماء وتسمى الحكم فهذه النسبة الاعتبار الاول بفارحها بالاعتبار الثاني

فالمستفاد من ملاحظتهم الوحدة الذاتية قالوا اجزاء القضية ثلثة والمناخرون للاختصاص بالاعتبارية
قالوا اجزاء القضية اربعة هكذا فصل مولانا الفاضل او في حاشية شرح الشمسية وله تفصيل آخر مذکور في
كتب المنطق ولعل الراجح هو ما ذكره مولانا الذي هو هذا ما وعدناه اتفاقا ويختار ان يختار المعصية لك ان فيدين
عن النظر في نفس النسبة اي قولنا النسبة اما ثابتة في نفس الامر او اعتبارية مثلا فان هذا النظر ليس افراد
الناظر لانه نقل في موضوع القضية يخرج بقوله بين الشئين واما النظر في النسبة للملكية التي بين الموضوع والموضوع قولنا

النسبة اما ثابتة او اعتبارية فهو الافراد غير خارج عن التعريف هذا مراده وينبغي ان يعلم ان الشارح الدقيق جعل
قوله بين الشئين قيد احترازا بنا على انه عرق النظر بالبصيرة بتوجيه النفس بالبصيرة نحو المعقولات او حمل الجانبين
على المعال والسائل ومن البين ان شيئا من هذه القيود لا يستلزم كونه بين الشئين ولهذا جعله قيد احترازا لكن على هذا
يكون قوله في النسبة قيد احترازا ايضا والشارح ترك بيان هذا واما الشارح السعدي في حمله مصنفه
في تعريف المناظر من الجانبين على جانب المتخاصمين في شئ واحد وانما في حاشية العرف وحمل قوله في النسبة وقوله بين الشئين
على القيد الوقوف بنا على استلزام النظم من الجانبين بهذه المعنى كونه في النسبة للملكية كالمسألة التي يكون فيها حاشية لكن

هذا الاستلزام

والا لا يخص النظر هذه الصورة وادوا بظواهر الصواب الاشارة الى عرض المناظرة ويحترز به من الجدل
لان العرض منه حفظ اي وضع كان ثم ان قصد اظهار الصواب اعم من قصد اظهاره في بده مع ارادة

هذا الاستلزام منظوره في فالظواهر المختار متارحنا هذا ما سيج في هذا المقام والعلم عند الله والاختصاص
النظر اه وفي بعض النسخ والما اخصل النظر بالما الثاني وحاصل المعنى على النسخة الاولى ان لا يرد ذكر قوله بين الشئين
تعريف المناظر بالنظر في نفس النسبة الذي هو من الاغيار بنا على الظاهر التبادر من لفظ النسبة فلا يشتمل
شيئا من الافراد وعلى النسخة الثانية انه ان لم يذكر قوله بين الشئين للاحتراز لما اختص به هذه الصورة اي بصور
النظر في النسبة بين الشئين ويكون شاملا للنظر في نفس النسبة فينقض التعريف متعابنا على قطع النظر
من التبادر هذا غاية توجيها الكلام في العرض المناظر اعلم ان من لطائف التعريف ان يشتمل على العلة الاربع و
قد يشتمل الثلثة منها او اثنين او واحدة وقد لا يشتمل فعلى هذا قوله النظر اشارة الى العلة العينية والمطابقين
اشارة الى العلة الفاعلية والنسبة اشارة الى العلة المادية واظهار للصواب الى العلة الغائية والشارح بين اشارة
الى العلة الغائية لتوقف البحث الآتي عليها وترك اشارة الى غيرها لظهورها في محترز به من الجدل لان
الجدل ليس غرضه اظهار الصواب بل غرضه حفظ الوضع الذي عنده اي وضع كان سواء كان صحيحا في نفسه او هدام
الوضع الذي عنده للنظم اي وضع كان سواء كان صحيحا في نفسه او لا ثم الوضع يقال لكل شئ يقول به قائل او يقرضه
فارض وقيل الوضع الراي الذي يكون معتقدا وملتزما كالمذهب المختلفة التي يلتزمها اهل الادب او قولهم ان قصد
اظهار الصواب جوابا سئل مقدر تقديره ان المناظر قد يكون غير مصيب بل مخطا فيخرج مناظرة عن التعريف بقوله
اظهار الصواب فلا يكون جامعا وقد يقصد اظهار الصواب مع ارادة غلط للنظم وقد يقصد اظهاره في نفسه بالنظم
فيخرج ان ايضا بذلك القيد فاشارة الى الجواب عن الاول بادراج لفظ قصد وحاصله ان يكون المصنف غير مصيب في الواقع
لا يضر لان قصد اظهار الصواب وكذا اظهار الصواب غرضنا لا يوجب حصوله عقيب ذلك النظر واشارة الى الجواب

يشتمل

غالب الخضم وقصد اظهاره في الخضم ولا يخرج شئ من القصد من المذكور عن كونه غرضاً
لأنه لو كان السلف كما هو بطلان الخضم وفعل الخضم نفس وتوقف
في هذه التعريف لعدم صدقها على المتأخر منعا محضاً وأذ ليس له نظير في النسبة ويجب عتبه بان المانع
يقوت لاثبات النسبة فيكون من قبيل النظر إليها

غرض الثالث بتعيم ذلك القصد وحاصله ان كونه قصد اظهار القصد غرضاً لا ينافي كونه شئ آخر غرضاً معه
فانه فع السؤال الثاني ايضاً ولا ينافي قصده في الخضم وفعل الخضم نفس كما هو حال السلف فانه فع السؤال الثالث
مع ارادة غلط الخضم في اشارة الجواب تعدد العلة الغائية بما جوزه الفاضل للسعداء واما ما ورد عليه
الشراح الخضم من انه يلزم توارد العللين المستقلين على معلول واحد **شخص** فقد دفعه ميرابو الفتح في حاشية بما لا مزيد
من ارادة زيادة التفصيل فليراجع ثم **قوة** ونوقش في هذا التعريف المناقشة نقض اجمال على التعريف بعدم صدق
على بعض الافراد وحاصله ان هذا التعريف لا يصدق على البحث في صورة كونه السائل مانعاً محضاً لأن في هذا القول
وان كان النظر في النسبة من المثل لكنه لا يكون فيها من المانع فيخرج هذا البحث بقية النسبة فلا يكون جامعاً
وحاصل الجواب منع لعدم كونه المنع قبيل النظر في النسبة مستنداً بانه مفوت لاثبات النسبة اذ يمنع المقدمة
المعينة كلاً او بعضاً يفوت اثبات المثل النسبة الملكية التي في المدعى فيكون من قبيل النظر في النسبة الملكية في المدعى
هذا هو مراد الشراح ويمكن ان يجاب عن هذا السؤال بمنع عدم كونه من قبيل النظر في النسبة الملكية مستنداً بانه
قبيل النظر في النسبة الملكية التي في المقدمة المنوعة بناء على كونه المقدمة قضائية وفيه تأمل نحران تخصيص السؤال
بصورة المنع المجرى لظهوره في السؤال والا فهو المنع مع السند سواء في السؤال والجواب هذا هو تحرير الكلام على
الوجه اللائق بالمقام واما ما قال بعض الافاضل ههنا من انه لا يخفى عليك ان النقض بصورة المنع مع السند
وبسبب نقض الاجمال ايضاً بردها في هذا التعليل اذ ليس للسائل نظر في النسبة في الصورتين ايضاً كما لا يخفى
فالاولى عدم التخصيص تدبر انتهى ففيه نقل آراء الصور الاولى فقد عرفت وجهه مما قرناه واما في الصورة الثانية
فلا تلامح عدم كونه نقض المناقض الاجمالي في النسبة الملكية التي في المدعى ان الظاهر ان يكون غرض المناقض ابطال النسبة

لأنه لو كان السلف كما هو بطلان الخضم وفعل الخضم نفس وتوقف
في هذه التعريف لعدم صدقها على المتأخر منعا محضاً وأذ ليس له نظير في النسبة ويجب عتبه بان المانع
يقوت لاثبات النسبة فيكون من قبيل النظر إليها

في المدعى بوسيلة ابطال الدليل ولعل لهذا قال نذير قد برز **المسألة** وكل من الجانبين وظائفه الوفاة بجمع وظيفة
وهي في التفتة باقتران الانسان في كل يوم من طعام او رزق كما في الجوهرين ولا يخفى المناقشة بين المعنى اللغوي وبين المعنى
المراد ههنا كذا بعض الافاضل وانما في الظاهر في موضع الضمير للاهتمام بشأنه ولانه لو قال وكل من ههنا يتوهم
في بادئ الرأي رجوع الضمير للشئين ولو قال وكل من المثل والسائل لغا الاختصار كما هو النسب لهذا السائل فقط
ما قاله بعض المحققين ههنا ثم لا يخفى حسن التعبير بالوظائف وتوصيفها باعتبار العلماني الاول **حسن** التعبير بالاول
وتوصيفها باحسان بعض السلف **في الثاني** اما وصفية السائل فشلت اذ اعلم ان الحظر اثنان عقل وهو
ما يخرج العقل لا يختص بمجرده وملاحظة مفهوم القيمة ولا يحتاج الى دليل او تنجيب او غير ذلك واستفاد
وهو لا يخرج العقل لا يختص بمجرده وذلك ولهذا القسم سماه آخران على ما بينه ميرابو الفتح في حاشية التهذيب
اذ اختصر وصفية السائل في الثلاثة **حسناً** لان ملاحظة مفهوم الاقام وهي على استفاد من هذا القسم
منع من ملة الدليل في الاول ومنع الدليل نفسه في الثاني ومنع الدلول في الثالث لا تكفي في جزم العقل باختصار القسم
في هذه الثلاثة بل العقل يجوز في ما آخر غير هذه القسم الثلاثة لكن لا في الواقع غير هذه ولا يترك تردية
بين النفي والاثبات في المنع الثلاثة لانه ربما يورد الحظر الاستفاد في صورة الحظر العقل لمزيد الضبط فاذا عرفت هذا فلا
النقض على هذه الحصر يجوز كونه الناظر في مقدمة الدليل مراداً من مجموعها من حيث هو مجموع من غير تردية التعيين
وجوز كونه كما ينافي المقدمة على التعيين كلاً او بعضاً من غير حكم بفساد المجموع وغير ذلك من الاحتمالات
العقلية مع اننا لم يستبقض اجمالاً ولا مناقضة ولا معارضة في اصطلاحهم وذلك لان الجواز العقل مع لا ينافي
الحظر الاستفاد في تحقق الصور المراد غير معلوم انما قدمها وان كانت وصفية المثل اقدم في الوجود او بعض انما بين الصمد

احداها **الناقضة** ويسمى بالنقض التخصي وبانيهما **النقض** وقد يقيد بالاجمال والنها **المعارضة**

اولا وظيفة السائل التي هي من تحقق المظهر في المرتبة الاولى ونزله وظيفة العلل التي هي من تحقق
المظهر في تلك المرتبة وهي الاستدلال مع انه هذه الوظيفة للعلل اولى بالبيان اولا وعدم الترتيب اذ هو مقدمة طبعا
وضعا كما يظهر وجهه من قوله سبحانه انما البحث اذا شئنا العلة في تقرير الاقوال والمذهب فلا يتوجه عليه السبيل الا اذا
انتهى باقامة الدليل على ما ادعاه انتهى من قول المحقق عضد الله والذين اذا علمت بكلام ان كنت ناقلا في طلب ^{الصحة}
او مدعيا فالدليل لا يلزم لان المظهر لا يتحقق الا بانضمام وظيفة السائل اليها يعني ان وظيفة السائل ينزله الجز
الصوري والعلية القريبة للمظهر في المرتبة الاولى وظيفة العلل التي في تلك المرتبة ليست كذلك كما ظهر وجهه والعلية
القريبة للشئ لقرب العلل كونها مهيمنة بالبيان بالنظر في العلة البعيدة فلهذا بين وظيفة السائل اولا وترك
وظيفة العلل اولا وظيفة العلل التي في هذه المراتب في المرتبة الثانية اذ هي مذكورة في مقابلة وظيفة
السائل فلهذا بين المصنفان في محلها اللاتوق بها هذا هو التقرير المناسب لهذا المقام واما جمهور المحققين فقد بعدوا
عن التقرير المرام **احداها المناقضة** وهذا الترتيب مخالف لما اختار المحقق الرازي في المحاكم من تقديم
النقض على المناقضة وتقديمه على المعارضة بناء على ان النقص وخل في الموصول القريب هو الدليل على المناقضة اذ
هو وخل في الموصول البعيد وهو المقدمة ولعل المصنف ان متعلق المناقضة وهو المقدمة مقدم على متعلق النقص وهو الدليل
كما بينه مبرا في الفتح في ثمانية الشرح للشرح وكما يصرح الشارح بقوله واما قدم المنع في الذكر لانه وان متعلق النقص مقدم
على متعلق المعارضة بناء على تعللها بالدعي كما هو ان العرفان كان مخالف لراي بعض المحققين وبيان تحقيقه ان شاء الله تعالى فلهذا
اختار هذا الترتيب **وسمى بالنقض التخصي** لتعلقه بالمقدمة معينة مفصلة كالا او بعضا كما هو المذهب المشهور وسجي
زيادة تفصيله وقد يقيد بالاجمال واعلم ان لفظ النقص اطلق بزيادة من النقص الاجمال بناء على العرف ويحتمل

استدلالا بالاجمال
او بالفعل لا بالضم
او بغيره العلة القريبة
معرفة المارة فكلما
الجزئية ببيان وظيفة
الاجمال في هذا فان ذلك
استدلالا بالاجمال
او بالفعل لا بالضم
او بغيره العلة القريبة
معرفة المارة فكلما
الجزئية ببيان وظيفة
الاجمال في هذا فان ذلك

وهي تنقسم الى المعارضة بالقلب والمعارضة بالقل وبغيره وسجي وتفصيله لانه اجاب السائل اما ان يمنع مقدمة
والدليل ان قدم المنع في الذكر لتعلقه بالدليل والجزء مقدم على الكل طبعا

الناقضة والمعارضة واما اذا قيد بالاجمال يكون نصا في النقص الاجمال واذا قيد بالتفصيل يكون نصا في المناقضة
وكذا لفظ المناقضة فيطلق في العرف على النقص التفصيلي ويحتمل النقص الاجمال والمعارضة بحسب المقام والقارئ و
لفظ المنع له معنيان احدهما عام وهو الرد في مقابلة الدليل متناول للنقض والمناقضة والمعارضة وثانيهما خاص
بالمناقضة وهو طلب الدليل على المقدمة فاحفظ هذه الفوائد العظمى تنفعك في مواضع شتى فان الله وسع
هذا البيان استطراد في ذكر قبل او انه **قوله** لانه اي السائل حاله اما ان يمنع مقدمة الدليل والمراد بالدليل
هو المركب من قضيتين للتأدي الى مجهول نظريا وبالمقدمة المقدمة المعينة كالا او بعضا كما هو رأي
واما منعها غير معينة فقبله بعض المحققين وعده من افراد المناقضة بناء على انه لا مانع من منعها غير
ورقة الاكثر وبناء على انه طلب بالبشر وسع العلل فاحتمل هو الاوجه والمراد بالمنع المعنى الاعم لا المعنى
الاخص الذين سبق ذكرهم انما يقرب به قوة او الدليل او المدعي فالمناقضة على ما يستفاد من هذا القسم
هو مقدمة الدليل كالا او بعضا على التعيين بلا دليل سواء كان مع السند او بدونه بقرينة قوة واما منعه
بالدليل فهو غرض غير مستحق فعلى هذا لا يرد ان هذا ينقض بالنقض لانه يصدق عليه انه مقدمة الدليل
فينتقض تعريف المناقضة طردا ولا يحتاج الجواب بان يقال المراد بالرد التوجيه فانها المناظرة والغرض ^{وكذلك}
او بان يقال المنع بمعنى المطالبة لا بمعنى الرد والغرض ليس بمطالبة فهو قد يتوجه هذا السؤال ما قاله
المصنفان ان المنع على ما ذكره من منع بعض مقدمة الدليل او كلها على سبيل التعيين ويجب بذلك الجواب فان هذا
من ذلك فحق ما قيل لكل مقام مقال **قوله** واما قدم المنع اي المناقضة في الذكر لتعلقه بجزء الدليل يعني ان المنع
متعلق بجزء الدليل الذي هو مقدم طبعا على الكل وما يتعلق بالمقدمة طبعا كما ان يتقدم في الوضع ليوافق وضع المتعلق

المنع الدليل في نفسه لا ينافي مع الدليل لانه اصل المنع في نفسه والاصل مقدم على الفرع
طبعاً فان كان الاول وهو منع مقدمه الدليل

وهو على طبع متعلق وهو المنع في نفسه لا ينافي مع الدليل لانه اصل المنع في نفسه والاصل مقدم على الفرع
التقدم خمسة الاول التقدم بالطبع وهو تقدم المحتاج اليه من غير تأثير على المحتاج كتقدم الواحد على الاثنين والثاني التقدم
بالشرف وهو تقدم الفاضل على الفضول كتقدم نبي محمد عليه السلام على سائر الانبياء عليه السلام والثالث التقدم
بالزمان وهو تقدم الوجود في الزمان السابق على الوجود اللاحق كتقدم آدم عليه السلام على سائر الانبياء عليه السلام
التقدم بالرتبة وهو تقدم الوجود في الرتبة المقدمة من جهة كثرة الشواهد على الوجود في الرتبة الناقصة كتقدم ثم الصف
الاول في التسلسل على من غيره من سائر الصفوف الخامس التقدم بالعلة وهو تقدم العلة على العلول كتقدم
على السبب في خلاصة ما ذكره في كتبهم المنجية او منع المولود المستفاد منه وما سبب في المنع ان المعارضة
منع المولود بدليل خلاف كاهو المشهور عند القدماء والنبأ رابعاً من تعريفها بان الدليل على خلاصتها انما عليه
لخصم الدليل كنهها عند التحقيق كالسبب في الشرح الخفي واسباعها منع الدليل بدليل وهو المتبادر رابعاً
فما سبب من قول الشارح واعلم ان المعارضة مقابلة الدليل بدليل آخر مما منع الاول فينبو مقتضاه ولاحق المحققين
السابقين لانه يقال في العرف الدليلان متعارضان والتبادر منه تعلقها بالدليل على بيته مبرأ من الفسخ في غاية شرح
الادلة العنصرية لكن بخلافه ان عدم المدعى يستلزم عدم الدليل بخلافه الدليل فان المدعى يجوز ان يثبت بآلة
متعددة كما لا يخفى في الاصل مقدم على الفرع طبعاً لا يقال تقدم الدليل على المولود ليس تقدمه طبعاً لانه تقدم
في التقدم الطبعي يلزم ان لا يكون مؤثراً في المناخرو الدليل مؤثراً في المولود فيكون متقدماً بالتقدم العلي لانا نقول
لان عدم الدليل مؤثراً في المولود اذ المؤثر التام جملة ما يتوقف عليه الشيء والدليل ليس كذلك بالنسبة العلم بالدليل
بل الظاهر مؤثر ناقص فيكون كتقدم الجز على الكل فان منع قد عرفت ان المنع في نفسه اما ان يمنع مقدمه الدليل

بالمنع الاعم

قد رتب الدليل في نفسه لا ينافي مع الدليل لانه اصل المنع في نفسه والاصل مقدم على الفرع
طبعاً فان كان الاول وهو منع مقدمه الدليل

الاخص فعلى هذا المنع هيها بالمنع الاعم ايضاً ليوافق السابق بالاحق ولبوافق ايضاً
وهو غصبي فانه بالمنع الاعم هيها ايضاً فلا وجه لما قاله بعض المحققين لا يخفى عليك ان المراد بالمنع
يتم وهو طلب الدليل على مقدمته انتهى في مجزاة شاهد الشاهد هيها بمنع السند
نقول في السند بقوله الذي هو شاهد بالمنع فان لفظ الشاهد قد يطلق على السند اذا رتبته
من حيث انه شاهد ولا يعرف بما يدل على ان الدليل من حيث هو كذلك قال المحقق ميرزا في فقهية العنصرية
المراد من الشاهد من حيث انه شاهد والشاهد ما يدل على ان الدليل من حيث هو كذلك ليمتاز عن السند مطلقاً
وعلى التقديرين يختص منع الدليل بمقارنة الشاهد بصحة ابطال لان المطالبة لاتقان الشاهد بهذا المعنى
بل انما تقارن اسند من حيث انه سند انشئ وهذا شاهد مدعي على ما قلنا واما ما قاله بعض المحققين اخذ من كلام
ذلك الحق المذكور من ان الشاهد معنيين احدهما مشهور وهو ما يدل على ان الدليل وهو بهذا المعنى يعر
السند والثاني غير مشهور وهو ما يدل على ان الدليل بهذا المعنى لا يعر السند انتم فليس مستفاد من
كلام ذلك الحق بل الاوجه له كما لا يخفى **المعنى** او بالسند ويقال له السند ايضاً وقد عرفت ان البعض يلزم
من جواز ثبوت كاهو مذهب الشارح وسياتي وهو بهذا المعنى يختص بالسند المساوي والاخص ولا يشمل السند الاعم
او يلزم من جواز الاعم ثبوت الاخص لكن المشهور بين الجمهور انه بقوى المنع يزعم المانع وهو بهذا المعنى يعر الاعم
والاخص والمساوي بل المبين وان كان احتمالاً غلباً والسند **المتحقق** بالاتفاق وهو المساوي والاخص لا غير
بان يقول لان هذا اذا عاين هذه الصور الثلاثة لكثرة وقوع السند باحدى هذه الصور لا الحصر بالسند
براهوا لاقتد بور السند في صورة الدليل المنع نفسه فلو بور في صورة الدعوى ايضاً مبالغة في روده صريح به

وهذا من المناقضة من مندرج تحتها من قول التوجيه في الحل
من المناقضة من مندرج تحتها من قول التوجيه في الحل
وهذا من المناقضة من مندرج تحتها من قول التوجيه في الحل
وهذا من المناقضة من مندرج تحتها من قول التوجيه في الحل

مولانا عصام الله والدين كذا ذكر بعض الافاضل في
في مفهوم جنس ويقتضيه عليه جزئيا كما يدخل الانسان في مفهوم الحيوان ويحل عليه ويقا
والمناقضة طلب الدليل على المقدمة كما هو المشهور وورد مقدمة الدليل كالا او بعضا على التعبد
كما قررناه سابقا وانه تفويضا لا بدخل الذي عرفه بتعيين موضع الغلط في مفهوم المنا

عليه لان تعيين موضع الغلط مبين لطلب الدليل على المقدمة بحسب المخرج وكذا الرد مقدمة الدليل ثم يكون طلب
الدليل على المقدمة في الحل مبنيا على ذلك التعيين واما من ذلك فلهذا يجب صرفه في المقصود هو تعيين موضع الغلط
عنه حرمان بان يقال الحل هو الطلب الذي يكون مبنيا على تعيين موضع الغلط ويكون من قوله من قبيل ذكر السبب واردة
السبب تبينها على ما به يمتاز هذا النوع عن المناقضة من سائر الانواع واما كونها من انواع المناقضة وادارة
الاجمال في مشهور بين الجمهور قال الحق مير ابو الفتح في حاشيته شرح كماله العبدية في جواز المناقضة العامة الورد وحلها
انا اختار كونها معدوما وتنعى الملازمة انتهى وهو صحيح في كونها من انواع المناقضة نعم قد يكون مقابلتها
النوع خصوصية ولا يقتضيه بقصد اوليا طلب الدليل كما هو الظاهر في المنع بل يقصد به تعيين موضع الغلط
ولا يقتضيه ذلك عدم كونها من المناقضة كما لا يخفى فاقاله بعض الافاضل ههنا من ان الحل مما يفعله
المستدل والسائل ولعل الحق عدم الاختصاص بالسائل لان تعيين المراد لا يقتضيه الاختصاص بالعلل
كثيرا ما يجب السؤال بالحل فيكون نوعا مندرجا تحت المناقضة تحت انتهى فقيه نظر من وجوه تظهر
مما قررناه آنفا **له** واما الفرق بينهما اي بين الحل وبين سائر انواع المناقضة هو ان الحل انما يرد على مقدمة
مبنية على الغلط يعني ان التصحيح الاصلي من الحل هو تعيين موضع غلط العلة بان ما ذكرته غلط ومنشأوه فهك هذا

في سائر انواعها الى يستفي فيها بالمنع الدليل واما مستند اي مستند التل مقدمة الدليل في بقائه الدليل
على ما قبله وبه غضب غير مسموع عند الخصم من ان النظر خلاف لبعضهم منهم ان يكون له كره الرب
التي

من ذلك ولولا ذلك لما وقعت في الغلط مثاله اذا قال الحكيم العالم قديم لانه مستند الى القديم وكل ما هو مستند الى القديم
قديم فيرد على كبراه المنع بطريق الحل بان يقال لان كل ما هو مستند الى القديم قديم وانما يكون لو كان مستنده الى القديم على
طريق الاجابة وهذا هو الغلط الذي بني المقدمة عليه كذا ذكر بعض الفضلاء واما طلب الدليل على المقدمة فهو وان كان ملاحظا
فيه كما قررناه آنفا مودة تصوير بعض الفضلاء انما لكنه ليس بمقتضى اصلي بخلاف سائر الانواع والفرق بان الحل انما يكون
بعد النقص الاجمالي خلا سائر الانواع الكثرى لا كل فلهذا لم يتعرض الشارح له **قال** المستند واما منعه بالدليل يعني
رد السائل مقدمة الدليل بطلب الدليل على اقامة الدليل على خلافها قبل اثبات العلة تلك المقدمة
الذي يجب عليه هذا هو مراده كما يظهر من تفسيره بقوله اي اقامة الدليل على خلافه مراد القول بنباهة حيث قال بعضهم و
لا جاز ان يمنعها فيبطلها مطلقا فانه غضب ومثل بعضهم هكذا اذا قال المعلن يجب الزكوة في الحل لقوله عليه السلام ادوا
زكوة اموالكم وهذا النظر متناول للحل فيقول السائل لان ان النص متناول له بل هو غير متناول له اذ لو كان متناولا له
لشبه للمك في كونه غير ثابتة لقوله عليه السلام لا زكوة في الحل واما رده بطلب الدليل على المقدمة ثم اقامة الدليل على خلا
المدعى قبل اثبات العلة تلك المقدمة فهو غضب ايضا وكذلك اقامة الدليل على المقدمة استند من غير اثبات العلة تلك المقدمة
ومن غير طلب السائل الدليل عليها في الغضب ثلثة اقسام لكن السائل يتعرف من الغضب من الاخير من اما قوله بنباهة القوم
واما لان الاخير لم يتحقق وقوله ما وان كان احتمالا عقليا وفيه ما فيه **قال** فهو الظاهر انه راجع الى مجموع المنع والدليل
فلا بد ان الغضب واقع في الاستدلال على فاق المقدمة لان المنع اذ هو محجبا عنه بانثبات المقدمة المنوعة والغضب لا يجب
عنه لان كون الجميع غضبا لا يستلزم كون كل واحد منها كذلك على انه يجوز ان يكون هذا المنع المقارن بالاستدلال غضبا
ايضا كما سنبين ان شاء الله تعالى **قال** غضب غير مسموع اما كونه غير مسموع فلا سيما واما كون الاستدلال غضب

والتي لم يستلزمها في البحث لا نقاب وتطفئة المتخالفين نعم قد يمنع السائل
المقدمة بالدليل **فإنه** الدليل ليس مجرد افتراضه معطل انما هو دليل على صحة ما استلزمه

غضب فلان الغضب اخذ حق الغير وهذا قد اخذ السائل حق العطل وهو الاستدلال في هذه المرتبة واما كونه المنع
فلا انه وان كان حق السائل لكنه بمقارنته حق الغير ههنا صار كانه حق الغير فاخذه بكونه غضبا وهذا التعليل اولى
من التعليل بان العطل مادام معللا يكون التعليل حقا ليعلم حقيقة دليله او بطلانه وليس السائل هناك الا مطالعة
ذلك اذ هو مودود بالنقض والمعارضة والفرق بان في النقض والمعارضة ضرورة بخلاف الغضب واما ايضا بان ليس
بكل كاد الحق مبرور الفحش في ثمانية الاداء واما تعليلنا فلا يرد عليه النقض والمعارضة اذ هي استدلالات في المرتبة الثانية
فيكونان حق السائل فلا يكونان غضبا ههنا **فإنه** وانما الاستدلال قدره للشعار بان قوله لا يستلزمه علة كونه الغضب
مسموحا لكونه غضبا كما قررناه فلا يرد انه لا حاجة اليه كما توهم البعض **فإنه** لانقلا وظيفة المتخاصمين يعني بتقلب
وظيفة المتخاصمين الى ما ليس بوظيفتها مثلا لو غضب السائل في الصورة المذكورة وظيفة العطل الذي هو ثبات
للمقدمة المنوعة لجاز ايضا منع العطل مقدمة دليل السائل فيبطلها بدليل يدل على خلافها ولست اقول ان يفعل ثانيا
وهكذا الى غير النهاية فيلزم بعد جماع النقض وذهابها الى غير النهاية فيلزم استلزام ادب الاخفاء والالزام وهذا
هو الحق في البحث هذه علة كونه الاستدلال غير مسموح في الصورة المذكورة واما علة كونه المنع غير مسموح
فالمقارنة المذكورة كما لا يخفى **فإنه** اي منع السائل المقدمة بالدليل يعني بتوجيه طلب السائل الدليل على المقدمة
وابطلها بالدليل اما كونه الطلب متوجها فلوروده مورده وهو المقدمة ولعدم مقارنته بوظيفة الغير بخلاف
ما سبق واما كونه الابطال متوجها فلما سأل في قوله لان دليل السائل كونه معارضة لا هذا هو الملازم كما سبق
فلا ساحة في هذا التفسير كما توهم البعض **فإنه** بعد اقامة الدليل الظاهر ان بعد يتعلق بقوله بتوجه
ومعناه ان اذا منع السائل مقدمة دليل العطل فابطلها بدليل يدل على خلافها ثم اقام العطل الدليل على تلك المقدمة

المنوعة يكون

والدليل لان السائل يحكم من معارضة الدليل المقدمة وهذا واراد على قانون النسخة وهذا هو الذي
نعت الخبير بين الغضب على نحو زعمه الى انه غير صحيح لان اصلاح ثانيا لا يصح امكا اصلاحه اولا وان كان ثانيا
وهو منقح نفس الدليل في ان منع ان حق النقض **فإنه** لا يصح اجتناب لانه راجع الى منع شيء من مقدمات الدليل
على الاجمال وذلك الشاهد على انه عين احداهما بخلاف الحكم عنه لانه الدليل لا يلزم الدليل بخلاف التزم عن التزم

المنوعة يكون المنع والابطال موجبا واراد على قانون النسخة اما كونه المنع موجبا فلما ذكرناه انفا وهو ظاهر فلما لم
يتعرض له واما كونه الابطال موجبا فلان دليل السائل كونه معارضا لدليل العطل ويكون البحث من قبيل المعارضة
في المقدمة ويحتمل ان يكون قوله بعد متعلق بقوله ذلك ومعناه انه اذا اقام العطل الدليل على مقدمة ثم منع السائل
تلك المقدمة فابطلها بدليل يدل على خلافها يكون ذلك المنع والابطال موجبا ايضا تعين ما ذكرناه فقوله وهذا
الذي بعث المجوزين معناه على الاحتمال الاول من المجوز يقول انه لو منع السائل المقدمة فابطلها ثم اقام العطل
الدليل على تلك المقدمة المنوعة يكون ذلك المنع والابطال موجبا فكذلك قبل اقامته الدليل يكون موجبا وعلى
الاحتمال الثاني انه لو اقام العطل الدليل على المقدمة ثم منع السائل تلك المقدمة فابطلها بدليل يكون موجبا فكذلك
قبل اقامته الدليل يكون ذلك المنع والابطال موجبا لكن هذه القياس والمجوز غير صحيح لان كونه المنع والابطال
موجبا بعد اقامة العطل الدليل لا يصح امكا كونه موجبا قبل اقامة فضلا كونه موجبا بالفعل **فإنه**
فان منع بالشاهد اي سبب ملاحظة شهادة سواء احتجج بالبيان بان يكون نظريا غير معلوم او لم يحتجج اليه
بانه يكون بديهيا فلا يرد انه يجوز ان يكون عدم صحة الدليل بديهيا اوليا لا يحتاج الى بيان اصلا وذلك لان بداهة
عدم صحة الدليل فوق استلزامه خلا ما يحكم به بداهة العقل فهي داخلية في استلزامه المحال على ان مجرد الاحتمال العقلي
غير قاطع في النقض الاستقرائية كما سمعت تفصيله والشاهد على نوعين احدهما خلف الحكم عنه قد عرفت
دخول بداهة عدم صحة الدليل في الثاني من الشاهد فلا يرد ذلك على حصر الشاهد في النوعين وانما جعل خلف الحكم
المتعني من الدليل مقابلا لاستلزام الدليل المحال مع ان يختلف اللازم عن اللازم محال فيكونا يختلفان قبل الاستلزام المحال
لان الخلف وان كان داخل في مفهوم النوع الثاني الا انه مشع على قاعدة اذا قبل العام بالخاص يرد به ما عدل الخاص

لا يمكن فلا يكون تخلف المدلول عن الدليل الا في ما فيه وما فيه استلزام الدليل الى ذلك لان الامر المتحقق
في الواقع لا يستلزم الحال فاستلزام الدليل الحال اعلم ان النقص قد يكون باجزاء الدليل في صورة التخلف بعينه
بلا تعبير

باعتبار ان الحاشية حكما خاصا به من جهة الجواز من العلة كما لا يخفى على من تتبع **فلا** لا يمكن والا لو كان اللازم لازما
ولا للمزوم ملزوما وهو خلاف الفرض **فلا** وذلك ان استلزام الدليل الحال والاعلاف الدليل ثابت لان الامر
للمحقق في الواقع لا يستلزم الحال هذه اشارة الى صغرى هذه المسئلة والكبرى مطوية تقرب ان استلزام الدليل
الحال يدل على كونه غير متحقق في الواقع وكل ما كان كذلك يدل على خلاف الدليل وقوله فاستلزام الدليل له من
قبيل تفرع النتيجة **بجانب** المعنى **فلا** واعلم ان النقص قد يكون هذا تحقيق للفاو **وبما** الاقسام الثلاثة
للقض الفارة بالنتيجه الاول من الشاهد لا للنقض الفارة بالنوع الثاني منه يرشد الى قوله قد يكون باجزاء الدليل
في صورة التخلف ليس بعينه اذ لا يتفاوت الدليل اصلا بل بمعنى ان لا يتفاوت الدليل الوارد للمنفرد والدليل
الجاري في مادة التخلف الا في الحكم عليه وذلك في الاقسام الافتراضية الخمية او الشرطية او الجزئية المتكررة بعينه اما
نفيا او اثباتا وذلك في الاقسام الاستثنائية ولنورد لكل واحد هذه الاقسام الثلاثة مثلا **فلا** استلزام الدليل
مثال الاول مثل ان يقول المستدل كلام صفة اذلية لانه استدل اذلية تعاه وكل ما استدل اذلية تعاه فهو صفة اذلية
ويقول السائل هذا الدليل جاري في الخلق بان يقال اذ استدل اذلية وكل ما استدل اذلية تعاه فهو صفة اذلية فتفاوت الدليلين
ليس الا في الحكم عليه وهو الاول الكلام وفي الثاني الخلق ومثال الثاني مثل ان يقول المستدل كلما كان الكلام مستدلا
ذاته تعاه كان صفة كمال وكلما كان صفة كمال كان صفة اذلية ويقول السائل هذا الدليل جاري في الخلق بان يقال
كلما كان الخلق مستدلا ذاته تعاه يكون صفة كمال ولو كان صفة كمال كان صفة اذلية فتفاوت الدليلين ليس الا في الحكم
عليه ايضا وهو الاول الكلام وفي الثاني الخلق ومثال الثالث مثل ان يقول السائل لو لم يكن الخلق اذليا لم يستدل
ذاته لكنه استدل فتفاوت الدليلين في الجزئية المتكررة وهو المستدل لان الضمير في الاول كلام وفي الثاني الخلق هكذا قالوا

كلمة الاظهر

وقد يكون باجزاء الدليل وزيدته كونه نقصا وقد ينقص الدليل بترك بعض الصفات ويسمى نقصا
مكسورا واما منع اي منع السائل نفس الدليل باثباته من الشاهد من المذكورين **فلا** كما في بعض النسخ **فلا** **فلا**

كلمة الاظهر ان يقال في هذا المثال الاخيرة لا تفاوت بين الدليلين الا في مقدم الشرطية كما لا يخفى على السائل **فلا** وقد يكون
باجزاء الدليل مثال كما يقول المستدل العالم قديم لانه اثر القديم وكل ما هو اثر القديم فهو قديم ويقول السائل زيد هذا
جاري في الحوادث اليونانية بان يقال الحوادث اليونانية قديمة لانهما مخلوقة لله القديم وكل ما هو مخلوق لله القديم فهو قديم
ويسمى نقصا مكسورا اي منزهة كاذبة بعض مفاد ما يدل على العلة فصار كفتح وقع فيه الكسرة فنقصه عن عينه الاول مثاله
كما يقول المستدل الغائب لا يجوز بيعه لانه مبيع مجهول الصفة عند العاقلين حين العقد وكل ما هو شأنه ذلك فلا يصح
بيعه ويقول السائل هذا الدليل جاري فيما لو تزوج امرأة لمر بها بان يقال انها مجهولة الصفة عند العاقلين حين العقد
وكل ما هو شأنه ذلك فلا يصح عقده ولما لا انه صحيح فقد حذف قبله كونه مبيعة **فلا** واما منعه اي رد السائل
نفس الدليل سواء كان بطريق الابطال او بطلب الدليل عليه كما سمعته مرارا بلا شاهد او بلا ملاحظة شاهد هذا الشاهد
المذكورين اعني التخلف والاستلزام فقد ظهر لك من هذا التقرير والتفسير ان ابطال الدليل ببداية عدم صحته
بملاحظة الشاهد وهو بداية عدم الصحة وقد عرفت دخوله في الاستلزام فلا بد عليه ان ابطال الدليل ببداية
عدم صحته ليس بمكابر مع انه يصدق عليه ان ابطال بلا شاهد **فلا** فهو مكابر غير مسموع اتفاقا كما مر
في المنازعة في المسئلة العلمية لا الاظهار والصوت بل لا لزوم للحكم او اظها والفضل كما ذكر بعض الافاضل
اما كونه ابطال نفس الدليل مكابرة فلا بد وعوى بطلانه ومن البين ان الدعوى بلا بينة تدل عليها مكابرة
هذا مراده لكن الشارح لظهوره لا يتعرض لبيانه واما كونه طلب الدليل عليه مكابرة فلما اشار اليه بقوله وذلك
لانه لا حاصله ان طلب الدليل على ما ليس بشيء ان يستدل عليه بحسب العرف وهو الدليل المستلزم الثابت في نفس الامر
وذلك راجع الى جعل السائل فيكون مكابرة وقد اشار في ضمن هذا التعليل للجواب سوال اورده الفاضل المصنف

من ارباب النظر وذلك لان المنع على شئ غير منقول يكون لطلبه لا يستلزم لان استعماله غير المعاد جاز
عرفا وانما منع نفسه الدليل فهو استلزام التثبت في نفسه لا من جهة راجع اليه بل الدليل

على القوم بانكم كيف يجوزوا منع مقدمة معينة بكذا شاهد ولا تعدونه مكابرة ولا يجوزون منع الدليل بشاهد
يدل على المنوعة بل تعدونه مكابرة ولا بد من الفرق بينهما انتهى وحاصل الجواب ان منع المقدمة بمعنى طلب الدليل عليها
استلزام غير المعنوي وهو جائز موجه فطلب الدليل على نفسه الدليل كما عرفت فقد حصل الفرق بينهما ولعل هذا
الفرق احسن مما فرق به البعض من ان طلب الدليل طلب لا ليس في وسع المعلن بخلاف طلب المقدمة فانه قد ردد
عليه القائل مير ابو الفتح في بعض نسخ بالامر بد عليه هذا ما خطر بباله في تقرير المقدم بعد جده وكذا في تقريب المرام وبعد هذا
لا يخلو الكلام اما اول فلان قوله بكذا ليس على ما ينبغي على اطلاقه لان الطلب على نفسه الدليل غير صحيح عند البعض
سواء كان بكذا او مع شاهد وعند البعض صحيح مطلقا واما ثانيا فلان قوله اتفاقا ليس بلائق كما عرفت وجهه
فان منع اي رد السائل بطريق الابطال الدلول بالدليل فهو اي هذا الرد معارضة واما منعه اي رد
السائل الدلول سواء كان بالمطالبة او الابطال بالدليل فهو اي هذا الرد مكابرة غير مستوية ايضا اما كون الابطال الدلول بلا
دليل مكابرة فلما ذكرناه في ابطال نفس الدليل بكذا شاهد ولم يتعرض الشارح له ايضا لما ذكرنا سابقا واما كون المطالبة على
الدلول مكابرة فلما اشار اليه بقوله لا قرنا اتفاقا يعني ان طلب الدليل على الدلول استلزام التثبت في نفسه الامر فيكون
راجعا لاجل السائل وفيه نظر انا اول فلان لا يتم ان الطلب على الدلول استلزام التثبت في نفسه الامر بل طلب الدليل
على الدلول شائع موجه واما ثانيا فلان قوله المتن بالدليل يعنى ان الطلب على الدلول لو قارن بالدليل لم يكن
مكابرة وهذا خلاف الواقع فحق ما قيل يصلح العطار ما افده الدهر قوله واعلم ان المعارضة تحقيق للقيام
واشارة للتعريف آخر المعارضة غير ما يستفاد من التقسيم وهو المختار عند المحققين على ما اشارنا اليه قوله
على نقيض الحكم المطلوب هذا مبنية على ان الاعتبار في المعارضة ان يكون دليل المعارض والا على نقيض ما يدل عليه دليل المعلن

كما استفاد

كما يستفاد من كلام السيد الشريف في كتابه شرح آتسالة العضدية ويرد عليه انه يلزم ان لا يكون الدليل الدال على امر اخص
من نقيض مدعي العلة او على مساوية معارضه الدليل المعلن الدال على حدوث العالم من النكتهين بالنسبة على الدليل
الدال على قدمه من الحكماء فيلزم ان يخرج هذه من المعارضة للحكم مع انها من افرادها والجواب عنه بان الدليل الدال على اخص
والساوي دال على النقيض ضرورة المستلزام الاخص للاعم واحده المساويين للاخر فالدليل الدال على اخص
او المساوي معارض له دليل المعلن من حيث انه يدل على النقيض لا مع قطع النظر عن هذه الحيلة هذه خلاصة ما ذكره
المحقق مير ابو الفتح في حاشية الآداب ويمكن ان يقال ان المراد من النقيض المناقض مطلقا سواء كان نقيضا صريحا او اخص
منه او مساويا له ويؤيده قوله في تعريف المعارضة مما في الاول في ثبوت مقتضاها ويكون بالنسبة الى تمام الدليل
مناقضة لورودها على مقدمة معينة من مقدم الدليل كما ان المناقضة كذلك ينبغي ان يعلم ان كونها مناقضة ليس
بالعنى الاصطلاحي الذي مر ذكره لانها مطالبة بخلاف هذه بل مجرد ورودها على المقدمة ويؤيده تقييدها الفاصل
مولانا محمد السمرقندي بقوله على سبيل المعارضة ولعل الشارح تركه لاختلافه في قوله والشاخص معارضة المقدمة **قوله** ولا بد
يسمى معارضة للحكم خفيها بالذكر مع ان هذه الاقوال تاتي في المعارضة في المقدمة ايضا لانها هاهنا وكثرة وقوعها
بالنسبة للمعارضة في المقدمة ولانه تفصيل الموعود بقوله ويسمى تفصيلها والموعود المعارضة للحكم كما يظهر من وجه
المصنف **قوله** يعينه المراد بالعينية اتحاد الدليلين صورة مثل ان يكون كل منهما من الشكل الاول مثلا ومادة
وهو الكبرى عند البعض ولله الاوسط عند البعض الآخر وكلاهما مزينا لان الاتحاد الكبرى او له الاوسط يستلزم
الاتحاد في جميع المواد وذلك ينبغي تعدد الدليلين وهو شرط في المعارضة هكذا في قبيل ولعل الراي عند من هو الاتحاد
في جميع المواد الا انه لا يكون الا في المثالين هذا في الاقتران واما الاستثنائي هو الاتحاد في التكرار نفيا

لا يوافق ما اشتهر فيما بينهم من ان مساوات بين السند وبين المنع بمعنى عدم انفكاك كل منهما عن الآخر
وهو اعم من لزوم كل منهما للآخر لان اللزوم بمعنى امتناع الانفكاك في اصطلاح المتعلقين الآن يقال ان السند
في غير قسم ما يكون بينه وبين المنع تلازم لكن يرد عليه انه يلزم على هذا ان يكون السند الذي لا ينفك عن المنع
والمنع عنه بلا لزوم بينهما واسطة بين قسم السند مع المساوي والاعم والاختصاص مع انهم حصروا فيها
على ما بينه ميراثي الفقيه ويمكن ان يجاب عن هذا بان الجواز العلة لا يقدح في الاستمرار وحقق السند المذكور غير
معلوم كالسند المبين ويمكن ان يقال ايضا للزوم في تفسير الشراح بمعنى عدم الانفكاك فيبذل فيه السند المذكور والله
اعلم بالصواب بان يلزم من ثبوت احتراز السند الاعم فانه لازم ولكن ليس بهذا المعنى وانتفاء احترازه
ايضا فانه لا يلزم من انتفاء انتفاء المنع وان لم يثبت ثبوت لان السند بالزوم فيه شارة التعريف السند الصحيح
لامطلق السند كما مر في الاشارة اليه وحاصله ان السند بالزوم من جواره وروود المنع في نفس الامر ولو علم ان المنع
فلا يجوز ان يكون اعم مطلقا ولا اعم من جبه ولا اختصاص ولا مباينة الواقع وان كان هذه احتمالا عقلية
لان غرض المانع اه تعليل لعدم افادة مطلوبة السند الاختصاص وحاصله ان غرض المانع بالغة الاختصاص هو طلب
الدليل على المقدمة المنوعة ومبناه على الجواز والاحتمال لا يرتفع هذا الجواز بمطلوبة الدليل على السند اذا مبناها
ايضا على الجواز لا يوجب اثبات المقدمة المنوعة الذي يجب على المعلق عند منع المانع وهذا هو ما قالوا ان منع و
منع ما يورده لا يوجب اثبات المقدمة المنوعة لكن الاظهر ان يقال ان المنع بالغة الاختصاص متعلقة بالمقدمة
كلها وبعضها فلا يجوز تعلقه بالسند فضلا عن عدم اثبات المقدمة المنوعة فلا يستلزم الكلام في ان الكلام في
المعلق على السند الاختصاص والمساوي انما يتصور على ثلثة اوجه الاول طلبه الدليل عليها وهو غير موجب كما عرفت

والثاني

المعينة

والثاني ابطال السند الاختصاص وهو ايضا غير موجب لانه لا يفيد اثبات المقدمة المنوعة الذي يجب على المعلق اذا اثباتها
انما يكون بانتفاء نقيض المقدمة المنوعة وهو اعم من هذا السند ولا يلزم من انتفاء الاختصاص انتفاء الاعم والثالث
ابطال السند المساوي وهو الوجه القبول بين المناظرين لما ذكره في ان الكلام من المعلق في السند لا يخصر في الصور
الثالث ان يجوز له ان يتعرض للسند بانه لا يصلح للسندية لانه لا يقوى المنع وبانه في حد ذاته غير مستقيم وكذا
التعرض لما يذكر لتوضيح السند كما وقع في كلام سيد المحققين الله الان يقال ان مراد الشراح حصرا كلام المعلق
الذي يدخل في البحث وما ذكره في الصور الثالث من قبيل الانتقال لما بحث آخر على ما بينته المحقق ميراثي
في حاشية الاداء او اثبات العلة الظاهرة من منبع المصان المعلق مخير في هذه الوظائف الثلاثة من غير
تعيين ولا ترتيب لكن الظاهر من كلام المحققين لزوم اثبات المنوعة اما بالدليل او بالنسبة او بابطال السند المساوي
ليتم استدلاله وان لم يكن الاثبات باحدى هذه الثلث يثبت مدعى بدليل اخر حيث قال محمد بن قيس في رسالة
اداب البحث اما من طرف المعلق فالسائل اذا منع من مدعى الدليل فلا فيلزم رفعه اما بدليل او بنسبة اشهر
وقال مولانا الكنجي واما منصب المعلق عند المناقضة اثبات المقدمة المنوعة والاي يلزم الاتهام وقد ما يتخلص فيه
بتغيير الدليل لا مالا يرد عليه ذلك المنع اشهر ويؤيده ما يذكره الشراح في جواز النقيض الاجمالي
ان لم يكن ما ذكره من المنع فعلى هذا يكون مثل هذا القيد محذورا في هذا المقام او يقال مراده بيان الجواز بغير الترتيب
وما يستفاد من كلام المحققين من اللزوم هو اللزوم العرفي وهو لا ينافي الجواز ان قد علية الظاهر ان هذا قيد اثبات المعلق
مدعى بدليل اخر ففعله والاي يلزم الاتهام يرد عليه انه عند عدم القدر على ذلك الاثبات لم يلزم اتمام المعلق الوظيفين
الاخرين اللهم الا ان يقال ان معنى قوله والآوان لم يفيد رعا هذه الوظائف الثلاثة بلزم الاتهام او يقال قولان قد

عليه قيد للمجموع لا لاخير فقط قوله واما وظيفة المعلل عند النقص الاجمالي فنفس شاهدته اعلم ان المعلل يجوز
ان يجيب عن النقص الاجمالي بالمعارضة على دليلي الخلف والاستلزام المناقض لكونه مستدلا ويجيب ^{بالنقص الاجمالي}
بالاستلزام على دليليه وهو النقص بالخلف على ما بين وجهه في العلول والشاح لم يذكر شيئا من هذه الاجوبة
لعله وقورها ويجوز ايضا ان يجيب دليل الخلف بالمنع المتعلقين بمقدمتين الاولى ان دليلك جار في تلك المادة
والثانية ان حكم متناه مختلف فيها ويمنع السائل المقدمة الاولى بان يقول لانم ان دليلنا جار في تلك المادة اذ قد
اعتبر فيه قيد لا يوجد فيها ولا هذا المنع اشارة الشاح بقوله اما يمنع جريان الدليل في صورة الخلف وكذا يمنع
السائل المقدمة الثانية لكنه على تقدير تسليم المقدمة الاولى والا يلزم اعتراف الدليل حيث لا يشعر كما يخفى
على المتأمل والشاح لم يذكر هذا الموضع فجعل ما ذكره الشاح جوابا لما لا للمنعين المتعلقين بالمقدمتين ^{الضمتين}
تكلف بارد وان توهم بعض المحشين ههنا واما منع كبرى هذا القياس فهو غير جيد وان جوز به بعض كذا ذكره
بعض المحققين ويجوز ان يجيب المعلل في دليل الاستلزام بمنع صفراء على اعتبار ومنع كبراه على اعتبار آخر بان يقول
ان اردت بقولك هو مستلزم للتسلسل انه مستلزم للتسلسل المحال فلازم الصغرى وان اردت انه مستلزم
للتسلسل مطلقا والصغرى مسلمة لكن الكبرى ممنوعة لان التسلسل في الامور الاعتبارية المقدمة غير المجمعة
وغير المترتبة ليس محال والى هذا اشار الشاح بقوله او يمنع للمقدمتين التسلسل على نسخة بل في لفظ المقدمة وعلى
نسخة المفرد يحمل احدي النعنين وكليهما فلا تغفل **قوله** لزومها انه انت الضمير الراجع الى لفظ المحال باعتبار المعنى
فانه في المعنى متعدد كما وجه به بعض المحشين اوله لا بمعنى المفردة **قال المس** فالنوعين بما مر ان يحد ما مر في وظيفة ^{السائل}
من المناقضة والنقص الاجمالي والمعارضة وح في قوله الشاح بدليل المعارضة لشارة لان مورد المعارضة هو الدليل

دور الدلول كما اشار اليه فيما سبق بقوله واعلم ان المعارضة مقابلة الدليل ^{الحق} وهو مختار المحققين كما سبق بناء على
تعلق المعارضة بالدلول دور الدليل لكن بقي ان تغيير الدليل كذا او بعضهما وظيفة المعلل عند المعارضة ايضا
ولم يذكره الصانع لمعرفت فجبوا **النقص الاجمالي** **قال المس** فلا يتوجه عليه المنع او لا يتوجه على نقل الناقل من
حيث هو نقل المنع الحقيقي سواء كان بالمعنى العام الذي هو الرد في مقابلة الدليل او بالمعنى الخاص الذي هو طلب الدليل
على المقدمة لانه يقتضيه الدليل ولا دليل في مقام النقل اذ الذي يلزم صحة المنقول ولم يستدل عليها واما
المنقول فلا يتوجه عليه المنع لاحقيقة ولا عجزا لانه حكم محض لا يتعلق به موازنة اصلا على ما حقق المحقق
مير ابو الفتح ويؤيد ايضا قول الشاح فيما سبأ في ردع الاصدور هذا المنقول في قوله لانه لا تتحة المنقول فاعل
هذا قول الشاح اذ منع المنقول على خلف المضاف الى منع نقل المنقول **قال المس** بطلب منه تصحيح النقل
يعني يتعلق على نقل الناقل المنع المجازي وهو مطلق الطلب واذا تعلق هذا المعنى بالنقل يكون بمعنى طلب
تصحيحه فلهذا قال بطلب تصحيح النقل **قوله** لانه لم يدع الاصدور هذا المنقول الظاهر انه علة لتعلق الطلب
الذي هو المنع المجازي بنقل الناقل وحاصله ان الناقل ادعى صدور منقول من قائلة فقط ومدار المنع المجازي
هو الدعوى بمعنى ان عدم المنع مترتب على عدم الدعوى كما في الحدود في المراد بالمنع في قوله لان مدار المنع هو عدم ^{الدعوى}
المنع بالمنع المجازي ويدل عليه تصويره في الحدود وقوله فان هذا الدعوى صادرة عنه ضمنا وقابلة للمنع ^{ان المنع}
الحقيقي سواء كان بالمعنى العام او الخاص فلا يتعلق على النقل ولا على المنقول اصلا لمعرفت ان المنع الحقيقي يقتضيه
الدليل ولا دليل في مقام النقل من حيث النقل والشاح لم يبين عدم توجه هذا المنع الحقيقي على النقل لظهوره
هذا الاوجه لما ذكره بعض المحشين من ان قوله لانه لم يدع علة لعدم التوجه والطلب معا انتهى لانه يقتضيه ان يكون معنى

قول الله لا يتوجه على المنقول المنع بل يتوجه على النقل المطلب الذي هو المنع المجازي وفيه نظر بظهور تقريرنا السابق
كما لا يخفى على المتأمل **فقد** لعدم الحكم فيه أي لعدم الحكم بالحد على الحد وفي الحد حيث قال الحق للجلال الدواني في
شرح تهذيب التفنيد في المقصود بالذات للحد التصوير بل جميع أصناف القول في جواز ما هو واثق هو
المقصود منها التصوير ضروري أنهما من المطالب التصورية انتهى ولعدم الحكم في الحدود تحقيق وتفصيل
آخر مذكور كتب الميزان طويلا على عشرة خذراع الاملال **فقد** أما إذا حكم بالحد على الحد ومثلا إذا قيل
حيوان ناطق وقصد ان الحيوان مدلول لفظ لسان لغة او عرفا كان هذا حكم فيمنع ويطلب عليه الدليل
لكن هذا الحكم ضمنه بالنظر في مقام التعريف فيمكن توجه المنع عليه ان يمكن توجه المنع المجازي على ذلك الحكم الصادر
من المعروف ضمنا فالمراد بالمنع المنع المجازي لا غير كما وجهه وينبغي ان يعلم في هذا المقام ان من وظائف اللفظ
من الخصم على التعريف النقض الاجمالي شبيها وتحققا بشهادة فاما من عدم جامعية التعريف او عدم مانعية
او اشتماله على اللفظ المشترك والالفاظ المجازية او الغريبة او استلزامه فسادا آخر غير هذه الثلاثة
والدور وتصوير اجمالا ان يقال ان تعريفك هذا غير جامع او غير مانع او شتمل على اللفظ المشترك
او مستلزم للتسلسل مثلا وكل تعريف هذا شأنه فاسد فتعريفك فاسد ومنها العارضة التقديرية على
ذلك الحكم الصادر **فقد** لا غير ذلك مثل ان يقول ان تعريف هذا جامع لجميع افرادة وان تعريف هذا مانع عن دخول
الاغيار فيه وان تعريف هذا عارضة المفاسد كلها كما استلزام الدور والتسلسل وشمال الالفاظ المشتركة
بلا فريضة معينة للمراد لا غير ذلك **فقد** هذا الذي ذكرناه اه اعلم ان اجزاء البحث والمنظر على ما ذكرنا
ثلاثة امور الاول البادى وهي تحرير البحث وتقرير المذهب في تعيين المدعى واليه شار بقبوله بالبصيرة في تعريف

المنظرة

المنظرة كما مر التفصيل من الشارح ومنا ايضا والشارح الاول وهو الدلائل والبرهان من الجانبين والشارح
بقوله ولكل من الجانبين وظائف هنا وبوبه قوله هذا الذي ذكرناه طريق المنظر والثالث المقاطع وهو
المقدمات التي ينشأ الادلة اليها من الضرورية والظنية المسماة ومثل الدور والتسلسل واجتماع التقويضين
وحمل النقض وسلب الشيء عن نفسه ومساواة الاعظم للاصغر والتوزيع بلا مرجع وما يخرج من هذا المجزى والى
هذا اشار بقوله واما ما اراه فراهنا لا يخفى اه هذا ما سيجى في تقرير المقام بعون الله الملك المتعال **فقد** اما ان يعجز العاقل
عن اقامة الدليل الاول لتقديم الزام السائل على اتمام العاقل لان المراد باتمام العاقل هو عجزه بعد تعرض السائل له ليليه
وهو في المرتبة الثانية في البحث وبوبه ما قاله مولانا محمد السمرقندي في رسالة ادب البحث يلزم ان ينشأ اما
لا الزام السائل واما لا اتمام العاقل انتهى ثم الاول ان يقول اما ان يعجز العاقل الجواب للسائل باحدى الاجوبة
المذكورة لان ما ذكره وظيفة المحصورة من وظائفه ولا يلزم من العجز عن اتمام العاقل كمالا يخفى **فقد** ان يكون
انكارها خروجها عن طور العقل وذلك بان يكون تلك المقدمة بدلية لا تحتاج الى الاستدلال عليها فيقبل السائل
بالضرورة اما قبل التنبية او بعده وانما قسم بهذا البحث التقابل بقوله لا مقدمة مسلمة ولعل المص
انما في هكذا التفصيل والنوحي والافق ضرورية القبول شمل قوله لا مقدمة مسلمة **فقد** لعدم وفاء
الطاقة البشرية لان اقامة وظائفها لا غير النهاية تستلزم اذمنة غير متناهية وزمانا اقامتها في نفس الامر
متناه سواها كالانفس فقيمة او حادثة وغير المتناهية لا يتصور **فقد** لا انتفاء اللان على
انتفاء الملزوم فلا يلزم فيه المصادرة على المطلوب واما ما قال بعض الافاضل من انه يستدل بالانتفاء الكلي على انتفاء الجزئي
فلا يتصور فيه المصادرة على المطلوب **فقد** لا يكون محلا بالفرق بين ان لا يجاز وان كان غير محل للبدلية

الآلة يؤدى الى غير الفهم بالنسبة للاوسط الناس فلهذا ينبغي الاحتراز عند **قوله** للتلايؤدى الى اللال اما كذا
 الاطلاق الذي يعنى التطويل مؤديا الى اللال فظاهر واما كذا الاطلاق على مصطلح أهل البلاغة مؤديا الى البلا
 بالنسبة للاوسط الناس مؤديا اليه وان لم يكن محلا للبلاغة **قوله** لا عسر الفهم انما قال هذا اوله يقبل العلم
 الفهم لان الالفاظ الغريبة على ما عرفها العلامة التفاد في المطول وكما وحشية غير ظاهر المحل ولا مانوس
 المستعلا وهذا يقتضى عسر الفهم لانه كالا يخفى **قوله** استعمال اللفظ الجمل ان الشترك فانه بالنسبة ^{لجميع}
 معانيه مستشركا بالنسبة لكل واحد على التعيين يستعمل لاجل الاحتجاج بالقرينة المعينة المراد ويكن ان يكون
 المراد الجمل لا يكون معطوما عند المحاسب سواء مشترك او لا ويؤيد ما يقال علم الناس على قدر عقولهم وعلى
 ان يقدر كان يكون الجمل غير الالفاظ الغريبة فلا تعقل **قال النص** الجمل الانسب بكلياً من قومه غريبة او اجمال
 ان يقول ههنا الجمل والغريب وكأنه اراد بالجمل ههنا البهيم مطلقا **قوله** يكون سؤالا بالمعنى اللغوي لا بالمعنى
 الاصطلاحي لا يخفى عليك ان المراد بالمعنى الاصطلاحي هو مكان بطريق الحقيقة وهو المناقضة والنقض الاجمال
 والمعارضة الحقيقة ومن البين ان الاستفسار ليس نقضا حقيقيا ولا معارضة حقيقة لانها
 نقض الدليل والاستفسار وهو طلب معنى اللفظ في الالفاظ وطلب نكته ما فعل على النوال المخصوص في الاقل
 لا يقتضى الدليل فلا يكون من السؤال بالمعنى الحقيقي واما كونه من المناقضة المجازية فلا نزاع فيه وهو مراد ابن
 الحاجب والقاضي عضد الله والدين من قولهما الاعتراضا كذا راجعة لمنع ومعارضة ومنها الاستفسار والآ
 لم يسمع انتهى اذا عرفت هذا فلا يرد ما ذكره بعض الافاضل ههنا من انه سؤال بالمعنى الاصطلاحي حتى يدل عليه
 كلام ابن الحاجب والقاضي عضد الله والدين انتهى **قوله** انما يجوز انما علم حسن بقرينة قوله لا لاق والالال
 قيل ما يوجد

قيل ما يوجد فيه الاستفسار حسن فيه الاستفسار في **قوله** ولا يجوز بمعنى لا يستحسن وانما عتبر عدم
 بعدم الجواز تنبيه على ان الحكماء من الافاضل المفضلون خطا في العرف صرح به مولانا الفاضل دود
 في خاتمة شرح الشمسية **قوله** ولا يابس بالاعادة ان طلب اعادة الكلام من الخصم ما حذف للخصم وكذا في
 قوله الا في من الاعادة في ينطبق **قوله** اذ الكلام على المدعى **قوله** للتلايش الكلام وللتلايؤدى الى اللال ايضا
قوله لان هؤلاء المشار اليه بهؤلاء الاوصاف المذكورة من الضحك ورفع الصوت والبطن وتحرك
 اليد وهذه ليست اذوالعقول ولفظة هؤلاء قد تستعمل في غير ذوى العقول كما في قوله تعالى
 ما هؤلاء ينطقون الآية **قوله** فالدب في الصحراء ما افصح هذه الملازمة ادعائية بادعاء ان الدواب
 في الصحراء تضحك لان الضحك من الجهل الامور ويصدر من المجانين والصبهان فليس مستلزما
 للعلم وانه استدلال بضحك الرب في الصحراء او بما يكون ضحك المرء من الجهل في الحقيقة لان العلم **قوله**
 اذا لمزيد عليها في تقرير القواعد والاصول الحقيقة المستهتر بين الناظرين فلا خلاف في هذا المصنف فتمثل

بالانصاف واترك الجدل والاعتساف قديم نبين
 هذه الرسالة المتعلقة بكتابة طاش كبرى زاده
 في علم الادب بحسن توفيق الله الملك الوهاب
 ونرجوا مكرمه ان ينفع بها معاصر الطلاب
 ويجعل لنا خراف يوم الحساب في وقت



الظاهر
 ١١٠٥

قد وقع التوقيع بخط هذا السيد في مدينة كركوك في شهر رجب سنة ١٢٠٥

۱۵۱